الاقتصاد المعرفي ودوره في تعافي الدولة المصرية من حروب الجيل الرابع

اعداد

أ.د/ محمود محمد علي

أستاذ ورئيس قسم الفلسفة وعضو مركز دراسات المستقبل – جامعة أسيوط

Doi:10.33850/ajahs.2020.73383

الاستلام : ١٥ / ١ /٢٠٢٠ القبول : ٢٨ / ١ /٢٠٢٠

المستخلص:

شهدت بدايات القرن الحادي والعشرين تطورات مذهلة حققت تغيرات بنيوية عميقة في المجتمع والإدارة والاقتصاد، وتلك التغيرات لا يمكن مقارنتها إلا بتغيرات الثورة الصناعية التي حدثت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.. ولقد اتسمت هاتان الثورتان بطابع التقدم التكنولوجي، فالأولى ثورة صناعية والثانية ثورة المعلومات ، ولم يكن ممكناً ظهورهما لو لم تظهر التكنولوجيا الملائمة لكل منهما : في الأولى الآلة البخارية وفي الثانية الحاسوب كما كانت الأولى تمهيداً للثانية، فقد وضعت أسس التقدم التكنولوجي والبحث العلمي، وحققت قفزة نوعية في ميدان المعرفة . ويقدم قطاع المعرفة فرصاً جديدة للبلدان النامية، خاصة الدول العربية ويتيح لهذه البلدان فرصة اللحاق بالسباق، والحصول على نصيبها من الاقتصاد العالمي، فإذا نجحت في تحقيق توغل جيد في قطاع المعرفة، فإنها سوف تترجم ذلك في مستوى عيش أفضل وأكثر استدامة لجميع شعوبها (١).

مقدمة :

المعرفة في جوهرها هي ذخيرة المعلومات التي تستخدم لاتخاذ قرارات أفضل، الأمر الذي يؤدي إلى أعمال رشيدة، لقد ظلت المعرفة طوال قرون عديدة الميزة التنافسية التي أعطت الحضارة الأوربية موقعها القيادي، اليوم يمكن أن نسمي عصرنا بعصر المعلومات لأن تكنولوجيا المعلومات سمحت ببناء الاقتصاد القائم على المعرفة : Economy Based - Knowledge وهو اقتصاد يشق طرقاً جديدة في التاريخ الإنساني، ويقدم كل يوم كل يوم. تطورات مذهلة سواء على الصعيد التقني الصرف، أو على صعيد التغيرات البنيوية العميقة التي تظهر وتتبلور كل يوم (٢) . ولذلك يشير مصطلح اقتصاد المعرفة إلي الاقتصاد الذي يرتكز علي إنتاج المعرفة وإدارتها في إطار محددات اقتصادية معينة ، وهو يختلف عن الاقتصاد القائم علي المعرفة الذي

يرمز إلي الاقتصاد الذي يستخدم تقنيات المعرفة كالهندسة المعرفية وإدارة المعرفة ، ففي اقتصاد المعرفة تكون المعرفة مُنتجا ، أما في الاقتصاد القائم علي المعرفة فهي أداة ، وبشكل عام فإن اقتصاد المعرفة يشير إلي التحول الاقتصادي العالمي الناجم عن مجتمع المعرفة وعن نجاح الاقتصاد الصناعي في إعادة صياغة أسسه وقواعده في إطار اقتصاد معولم ومتواصل ، بحيث تكون مصادر المعرفة كأسرار العمل والخبرات أساسية كالمصادر الاقتصادية (٣)

ويري سولو Solow بأن اقتصاد المعرفة فرع من العلوم الأساسية يهدف إلي تحسين رفاهية الأفراد والمجتمعات عن طريق دراسة نظم إنتاج وتصميم المعرفة ثم اجراء التدخلات الضرورية لتطوير هذه النظم ، وبذلك فإنه يولد نماذج نظرية من خلال البحث العلمي ، ويطور الأدوات والتقنية وتطبيقها علي الواقع ، وبناءً عليه فإن اقتصاد المعرفة يهتم بكل من : إنتاج المعرفة من خلال (ابتكار ، اكتساب، نشر، استعمال ، تخزين المعرفة) ، وصناعة المعرفة التي تعتمد علي (التدريب، الاستشارات، المؤتمرات، البحث، والتطوير) (٤).

وقد عرف الشمري والليثي ، اقتصاد المعرفة بأنه : الاقتصاد الذي يدور حول الحصول علي المعرفة ، ، واستخدامها، وتوظيفها، وإيداعها وابتكارها ، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة ، من أجل الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية المتطورة ، وقد استخدم العقل البشري كرأس مال معرفي ، لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي (٥).

ومصر كغيرها من الدول النامية تحاول الاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات السائدة في عالم اليوم ، وفي هذه الورقة نحاول أن نبرز كيف تمثل المعرفة الصفة الأساسية للمجتمع الإنساني ، إذ من خلالها تحقق تحولات عميقة مست وغطت تقريبا كل مناحي الحياة ، فالمعرفة هي إحدى المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع علي حد سواء ، حيث أضحت في هذ الاقتصاد الصاعد الجديد المحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية بإضافتها قيم هائلة للمنتجات الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاجية والطلب علي التقنيات والأفكار الجديدة ، وقد واكبت هذه المنتجات فعليا التغيرات الثورية في كل الأسواق والقطاعات.

والاقتصاد القائم على المعرفة يتكون من أربعة ركائز أساسية: هي النظام الاقتصادي والمؤسسي الذى يقدم حوافز الاستخدام المعرفة بكفاءة ويعمل على ازدهار ريادة الأعمال، والتعليم والمهارات والذى يمكن الشعب من الإنتاج، والبنية التحتية للمعلومات والاتصالات والتي تسهل التواصل بفاعلية، ونظام الابتكار في الدولة وفي الشركات والمراكز البحثية.

وعلي أساس ما تقدم سنحاول من خلال ورقتنا البحثية أن نجيب علي سؤال : كيف تعافت الدولة المصرية من حروب الجيل الرابع ؟ وفي اعتقادي أن هناك عدة استراتيجيات جعلت الدولة المصرية تتصدي لحروب الجيل الرابع ، وتتمثل في أربع مراحل : المرحلة الأولي : استراتيجية التوعية بخطورة حروب الرابع، والمرحلة الثاني : استراتيجية إنقاذ الدولة من خلال التحول الديمقراطي ؛ حيث لا بد للدولة من عودة المسار السياسي المتمثل في الاصلاحات الدستورية والتي تأتي كمرحلة ثانية بعد إدارة المرحلة الانتقالية في عملية التحول الديمقراطي، الهادفة إلي ضمان حرية التعبير والكرامة ، باعتبار أن هذه الحرية كانت منحصرة في زمن النظام السابق للدولة، والتي علي أساسها كانت معارضة نظامه السياسي، وعقب الانتهاء من الإصلاحات الدستورية والتي ستفرز صياغة الدستور وإجراء الانتخابات. المرحلة الثالثة : استراتيجية تجديد أركان الدولة من خلال تجديد البنية التحتية وإقامة مشروعات اقتصادية تعين الدولة علي النهوض نحو التقدم والاستقرار. المرحلة الرابعة : استراتيجية تثبيت الدولة : وفيها لا بد للدولة من أن تتنبه من عودة حروب الجيل الرابع المتقدم ، وفيه يصبح الإرهاب المعولم منتشراً من خلال حرب هجينة بين الدولة والجماعات المسلحة، وهنا لا بد للدولة من التصدي لتلك الحرب من خلال القيام بعمليات شاملة ضد الإرهاب الذي يسعي إلي زعزعة الاستقرار وعدم الاستقرار. المرحلة الخامسة : استراتيجيات تجديد الخطاب المجتمعي ، ويشمل تجديد الخطاب الديني ، وتجديد الخطاب الإعلامي، وهذه الرؤية أعرضها في هذه الورقة علي النحو التالي.

أولا: المرحلة الأولي : استراتيجية التوعية بخطورة حروب الجيل الرابع :

تختلف حروب الجيل الرابع بصورة جذرية عن الجيل المعروف للحروب، سواء من حيث الهدف منها، أو أدوات تنفيذها أو طرق إدارتها؛ إذ كانت الجيوش تقود الحرب بصورة مباشرة وفق أهداف سياسية ، فإن في حروب الجيل الرابع يتراجع دور القوات المسلحة، ليحل مكانه قوات أخري تستطيع إدارة مثل هذه الحروب عن بعد ، إنها حرب بالوكالة وبالقيادة من خلف الكواليس تعمل علي إسقاط الدولة المستهدفة دون حاجة إلي التدخل العسكري الخارجي المباشر.

ولذلك فهي حروب أدواتها نفسية أكثر منها عسكرية؛ حيث تسعي إلي تغيير العقول والقلوب للشعوب في سبيل الوصول إلي الاحتلال المدني بديلاً عن التدخل العسكري في الدول المستهدفة، كما تستخدم في هذه الحروب القوة الناعمة إلي جانب قوة السلاح، ومن أشكال القوة الناعمة: التمرد، حرب العصابات، حرب السايبر الفضائي، والحصار الاقتصادي وغيرها.

كما أن حروب الجيل الرابع تمثل حالة من الحرب تمتاز بدمويتها وطول مدتها وتعدد جبهاتها، ويصعب فيها التفريق بين المقاتلين وغير المقاتلين، والجندي، والمدني، والسياسي، علاوة علي أن تلك الحروب تقوم علي إرغام العدو على تنفيذ إرادتك – أي

حرب بالإكراه، والإكراه يقوم على مصادرة إرادة الخصم بغض النظر عن الوسائل، والأساليب، والأدوات المستخدمة في الوصول إلى هذه النتيجة، لذلك يمكن الوصول إليها دون حاجة إلى استخدام جيوش وأسلحة وقوات كبيرة؛ بمعنى أنه يمكن الوصول إليها دون اللجوء إلى استخدام النيران والسلاح.

ويعد الإعلام أهم أسلحة حروب الجيل الرابع على الإطلاق، وذلك باستخدام أجهزة الإعلام التقليدية، مثل قناة الجزيرة، أو تجنيد الإعلاميين أنفسهم، لقيادة الرأي العام والتأثير عليه وغيرها من القنوات وأجهزة الإعلام الجديدة، مثل مواقع التواصل الاجتماعي، بهدف تشتيت الرأي العام وتوجيهه، والسيطرة عليه، والتجسس عليه، ولاكتشاف من يمكن تجنيدهم كعملاء من خلال أفكارهم التي يطرحونها على مواقع التواصل، وقد تم تجنيد العديد من منظمات المجتمع المدني، والمعارضة، والعمليات الاستخبارية، لتشمل جميع الأدوات التي من شأنها زيادة النفوذ الأمريكي في أي بلد، لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وسياسات البنتاجون.

وتعتمد حروب الجيل الرابع علي تكتيكات جين شارب التي ذكرها في كتابه " من الدكتاتورية إلي الديمقراطية ، حين قال بأن هناك ثلاثة أنواع من التكتيكات (٦): أولها في الشعار، ويعد من أهم وأبرز التكتيكات التقليدية المستخدمة في المظاهرات والاعتصامات، ويلعب دوراً رئيسياً وحاسماً في التظاهر. ويمثل المضمون السياسي للشعار أحد أهم مكوناته، والذي يجب أن يلخص في كلمات قليلة حالة عامة شاملة، ومن ذلك الشعار الذي تناقلته القوي الثورية في الدول العربية "الشعب يريد إسقاط النظام".

ويتمثل التكتيك الثاني في المكان، وهو من أهم الأساليب المستحدثة في المظاهرات والاعتصامات التي شهدتها بعض الدول العربية أخيراً، حيث مثل التجمع في الميادين العامة سمة مشتركة بينها، مثل ميدان التحرير في القاهرة، والساحة الخضراء في ليبيا، وميدان التحرير بالعاصمة صنعاء في اليمن، وميدان اللؤلؤة في البحرين. وهذه الميادين عادة ما تكون لها رمزيتها التاريخية في مجتمعاتها، فضلاً عن اتسامها باتساع رقعتها الجغرافية، بما يسمح باستيعاب العديد من المتظاهرين، فضلاً عن سهولة وصول وسائل الإعلام إليها.

ويتعلق التكتيك الثالث بالتنظيم والحشد والتعبئة، حيث لم تكن المظاهرات والاعتصامات التي شهدتها الدول العربية في ٢٠١١ عفوية، وإنما اتسمت بالحشد والتعبئة والتنظيم، عبر الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي، التي تبادلت فيما بينها ما تمت تسميته بـ "كتالوج" أو "إرشادات" التظاهر، مع سرعة انتقاله من مكان إلى آخر دون إمكانية احتجازه في حدود الأنظمة، مهما بلغت درجة الرقابة فيها. كما أوضحنا الطرق التي وضعها الغربيون وعلي رأسها الولايات المتحدة في اختراق الدولة، حيث بينا أن هناك ثلاثة أسباب تجعل الدولة قابلة للاختراق: الضعف

الاقتصادي، والعجز العسكري، وافتقاد التماسك الاجتماعي، والحاجة إلي الاستعانة بالخارج، علاوة على أن هناك عاملاً مهما وهو "هشاشة النظام السياسي" الذي يجعل الدولة تطلب تأييداً خارجياً يحميها من انتقادات المنظمات الحقوقية الدولية ومحاسباتها وربما من الثورات والانتفاضات الداخلية ، أو يعينها علي توريث السلطة لمن يشاء الحاكم.

كما أن هناك أدوات تساعد علي هذا الاختراق، منها " التسميم السياسي"، الذي يهدف إلي محاولة زرع أفكار معينة، أو قيم دخيلة من خلال الكذب والخديعة، ثم العمل على تضخيم هذه القيم تدريجياً، لتصبح قيماً عليا في المجتمع المستهدف. وعملية التسميم السياسي، بهذا المعنى، مرحلة من مراحل المعركة مع الخصم أو مقدمة لمعركة قادمة، وهي تستهدف تبديل القيم أو التحلل من قيم معينة بشكل تدريجي وغير مباشر. والأخطر من كل هذا أن التسميم " لا يمارسه العدو مباشرة، وإنما يتم استعمال نخب فكرية وثقافية وفئات مختارة لتُنقل لها – في مرحلة أولى -الأفكار الدخيلة، ثم تُترك هذه النخب والفئات – في مرحلة ثانية-لتنقل تلك الأفكار إلى الجماهير من خلال أدوات الدعاية والإعلام المختلفة" (٧).

ولقد نجحت الولايات المتحدة بمعاونة حلفائها الإقليميين : قطر، وتركيا، وإيران، من تصدير فكرة "الربيع العربي" الذي أحدث ثورة على الحكام العرب في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما بين ٢٠١٠ و٢٠١٢، وهذا الربيع كان مستمداً من فكرة "الثورات الملونة" التي حدثت في أوربا عقب سقوط الاتحاد السوفيتي في أواخر ثمانينيات القرن الماض ؛ وذلك حين تم استخدام تكتيكات جين شارب في حرب اللاعنف القائمة علي فكرة الدكتاتورية؛ حيث يمكن وصف أي نظام يمكن إسقاطه في دولة ما بأنه نظام دكتاتوري، من خلال شعوبها؛ حيث تقوم بعض منظمات المجتمع المدني الممولة من الخارج ومعها سلسلة من الطابور الخامس ليلاً ونهاراً عن طريق الإعلام الممول التصدير للشعب الموجود في الدولة المستهدفة، إبراز فكرة أن هذا النظام ديكتاتوري، وفكرة الدكتاتورية هنا هي نوع من صناعة الوهم الذي يمكن استشفافها من واقع الفساد الذي كانت تعيشه الدولة المستهدفة (٨)، وهذا الواقع لا تخلو منه أي دولة.

وإذا ما تم الكشف عن حقيقة ذلك، يمكن بالتالي (في نظر المنظرين لحروب الجيل الرابع) دعوة الجماهير عن طريق قنوات إعلامية وكوادر إعلامية شبابية تم إعدادها في مراكز أعدت لهذا الغرض مثل "فريدم هاوس" وغيرها، بالإضافة إلى إعداد كوادر سياسية عاشت لسنوات في حضن الولايات المتحدة وسبق أن ساهمت في التآمر على الدولة التي احتضنتها وتربت فيها، وهؤلاء انطلقوا في تحقيق ذلك من خلال فكرة مظلومية الشعب وحقه في العيش بكرامة، ليصلوا به إلى نتيجة "عبقرية"، وهي أن

المشكلة الرئيسية للدولة المستهدفة، تكمن في الفساد، والاستبداد، وغياب الديمقراطية أساساً، وليس الاحتلال والتبعيـة.

ولقد نجحت الولايات المتحدة وحلفاؤها في تنفيذ المخطط في كثير من دول أوربا الشرقية، مثل أوكرانيا، وجورجيا، وقيرقيزستان، وفي منطقة الشرق الأوسط نجحت في مصر من خلال ثورة الياسمين التي أسقطت نظام "زين العابدين بن علي"، وثورة ٢٥ يناير التي أسقطت "نظام حسني مبارك"، وثورة ١٧ فبراير في ليبيا التي أسقطت نظام "معمر القذافي"، وثورة اليمن التي أسقطت نظام "علي عبد الله صالح" (٩).

والسؤال الآن : ما الهدف من إسقاط الأنظمة من خلال حروب اللاعنف ؟

والإجابة هو أن تقع تلك الشعوب التي سقطت أنظمتها السياسية بفضل أبنائها في حبائل " مصيدة المرحلة الانتقالية"؛ والدليل علي صدق هذا القول هو "حينما تفجرت الثورات العنيفة، بشكل متتابع، في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، ثم سوريا، على الساحة العربية، كان الهدف الرئيسي لها، أيا كانت الشعارات التي حملتها، هو إسقاط النظم الاستبدادية التي حكمت تلك الدول طويلاً كما قيل " (١٠).

وبأساليب مختلفة، تم التمكن بالفعل من إسقاط أربعة من تلك النظم، لتدخل الدول بعدها مراحل جديدة، تم الاعتياد على وصفها بـ "الانتقالية"، التي يفترض أن تشهد الترتيبات الخاصة بإقامة النظم الجديدة، على أسس مختلفة، تحقق أهداف تلك الثورات في "جمهوريات أفضل" (١١).

لكن ما حدث هو أن المخاوف النظرية، التي تشير- من واقع خبرات سابقة- إلى أن الانتقال إلى نظم ديمقراطية حقيقية ليس سهلاً، وأن أشباح عودة الاستبداد، أو انتشار الفوضى، تمثل احتمالات قائمة، قد تصاعدت مع الوقت، وأصبحت هناك أسئلة مقلقة بشأن المستقبل (١٢).

إن التاريخ سوف يسير في النهاية في الطريق الذي دفعت الشعوب ثمناً باهظاً له، لكن يبدو أن المسيرة تتعثر بدرجات تتفاوت من دولة إلى أخرى؛ فقد " تحولت المراحل الانتقالية في عدة حالات إلى ما يشبه "مصيدة"، يبدو الخروج منها، بدون آلام إضافية، وفي وقت ملائم، في اتجاه الانتقال من الثورة إلى "الدولة" التي تشهد بناء نظم سياسية ديمقراطية "مدنية"، متعذراً، إلى حد كبير، في ظل تداخل غير منضبط بين مستويات مختلفة من الصراعات، بين عناصر النظم القديمة والجديدة، وعناصر الثوار المدنية والدينية، وارتباك أداء السلطات الانتقالية، مدنية أو عسكرية، في ظل مصاعب سياسية واقتصادية وأمنية، تضغط على الجميع، وتؤثر في هياكل الدول، بحيث ظهر سؤال حول "مستقبل الدولة" ذاتها، كما هو مطروح في حالتي ليبيا واليمن (١٣).

يضاف إلى كل ذلك مشكلات لا تنتهي، تأتي من كل اتجاه، على نحو يمكن مشاهدته بالعين المجردة، بدرجات متفاوتة، في الدول العربية، على غرار ما يلي (١٤) :

١-تثار في المرحلة الانتقالية احتياجات ومطالب فئوية وعامة لا نهائية، وفي الوقت نفسه تواجه الدول حالة من تقلص الموارد، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن تلبيتها. فقد نتج عن الثورات ثورة هائلة من التطلعات، لكن حقائق الواقع قد تحولها لثورة من الإحباطات، نتيجة عجز الموارد عن الوفاء بهذه المتطلبات.

٢-تؤدي التعارضات الخاصة ببناء النظام الجديد، بكل مؤسساته التشريعية، والتنفيذية، والقضائية والأمنية، في الحالات التي تنهار فيها تلك المؤسسات بشكل شبه كامل، إلى الحاجة لوقت طويل، في ظل توقيت حرج، فيحدث نوع من الاستقطاب الشديد في المجتمع، والارتباك من جانب الإدارة الانتقالية، التي قد تفتقد الإمكانات والرؤية في اختيار السياسات المناسبة، والقادة المؤهلين لقيادة المرحلة الانتقالية، وهذا ما يضاعف من حجم الأعباء الملقاة على عاتقهم.

٣-كثيراً ما تجابه المراحل الانتقالية بتحد خطير؛ حيث يوجد قطاع كبير من الثوار يرفض بالأساس فكرة الخضوع لأي سلطة، مثلما حدث في ليبيا، حيث تم الامتناع عن الاستجابة لنداءات السلطة بتسليم أسلحتهم، فضلاً عن تكرار حدوث مصادمات بين بعض الميليشيات، وهو الأمر الذي قد يؤدي لانزلاق البلاد إلى حرب أهلية.

٤-هناك تحديات أخرى تكمن في طبيعة العلاقة بين الثورة والتحول الديمقراطي، أي العلاقة بين الشرعية الثورية، والشرعية الديمقراطية. فهناك من ينظر إلى الثورة باعتبارها غاية، ومن ثم يعتقد أن الثورة دائمة، بمعني ألا يكون للثورة حدود، فتسقط النظام ثم تسقط الدولة، ثم تؤسس على أنقاضها دولة الثورة، التي تدعي تطهير نفسها من النظام القديم والبشر القدامى، بحيث لا يعرف أحد أين يتم التوقف.

٥- تحديات أخرى تتمثل في السلبيات المزمنة التي تخلفها النظم السابقة في كل مؤسسات الدولة الحيوية، سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وإدارياً، على نحو تتحول معه إلى عقبات هيكلية أمام الثورة، الأمر الذي يثير فكرة العجز الانتقالي عن مواجهتها، خاصة في الجهاز البيروقراطي، الذي يناهض التغيير من ناحية، ويفتقد روح الإنجاز والفاعلية من ناحية أخرى، وقد يفرز نفس نوعية المحسوبيات والفساد، وقد يدفع في اتجاه ما يسمي "الثورة المضادة".

٦- وكذلك، فإن العلاقات الدولية والإقليمية تمثل مشكلة حادة تثير أزمات طوال الوقت، من زاوية عدم وجود اتفاق على الطريقة التي تتم إدارتها بها، والتخبط أحياناً، عندما تتم مواجهة مشكلة. بالإضافة إلى أن التدخلات الدولية والإقليمية داخل دول الثورات تتصاعد إلى مستويات شرسة في فترات ما بعد الثورات، بحيث قد تربك المعادلات الداخلية.

وهكذا، فإن المشكلة واضحة. فمراحل ما بعد الثورات، تأتي بمطالب شعبية ملحة، تستدعي إجراء تغييرات جذرية، في توزيع القوة والثروة داخل المجتمع. ولكن تحقيق مثل هذا التغيير الشامل يواجه بعقبات متعددة، فالمؤسسات بطبيعتها مقاومة للتغيير،

والطبيعة المعقدة للمشاكل التي تواجهها النظم في مراحل التحول تفتح الباب دائماً أمام الدعوات للتمهل والتدرج في تنفيذ التغييرات المطلوبة (١٥) .

كما أنه كثيراً ما يكون هناك تضارب بين المطالب العاجلة للفئات المجتمعية المختلفة، واختلاف بين القوى السياسية حول شكل النظام الجديد، بل والإجراءات التي يتطلبها، كما "أن القوى السياسية والاجتماعية التي كانت الأكثر تنظيما على الأرض، عند اندلاع الثورات، غالبا ما يكون لها دور كبير في توجيه مسارات في فترات ما بعد الثورات لتحقق أكبر قدر من المكاسب" (١٦) .

وتلعب طريقة إدارة المرحلة الانتقالية والقوى المتحكمة فيها دوراً محورياً في تحديد نجاح أو فشل الثورات في تحقيق أهدافها. فقد يؤدي غياب الرؤية الواضحة والمتفق عليها إلى التخبط والفشل، كما قد تنجح قوة سياسية أو مجتمعية، أو تحالف بين عدد منها، في تحويل مسار المرحلة الانتقالية إلى ما يخدم مصالحها، معيقة بذلك حدوث تغييرات جذرية أو ثورية (١٧).

إن كل ما سبق يمثل إشكالاً لما يعرف بمصيدة المرحلة الانتقالية، والتي "تتسبب في امتداد مرحلة التحول بشكل يقوض فعلياً من فرص تحقيق التغيير الثوري المنشود، بل من الزخم الثوري نفسه، ولو إلى حين. فالمجتمعات تفقد الثقة في فعالية الثورة كأداة للتغيير، كلما طالت المدة بين الفعل الثوري، وتحقيق مكاسب ملموسة على الأرض" (١٨) .

من كل ما سبق يتضح لنا أن الولايات المتحدة وأعوانها حين أرادوا شن حروب الجيل الرابع من خلال استخدام تكتيكات حرب اللاعنف كانوا يريدون التالي (١٩) :

أولاً: قتل المسار السياسي الذى تتحرك فيه الدولة المستهدفة ؛ بحيث تعود إلى الفوضى أطول مدى زمنى ممكن.

ثانياً: إشاعة حالة دائمة من الفوضى المجتمعية عن طريق إنهاك المجتمع واستنزاف الدولة فى معارك داخلية حول قضايا قد تكون بعضها عادلة ولكنها تقدم في إطار من تحدى الدولة وتعميق الخلافات فى المجتمع، لنصبح جميعاً في حالة اقتتال داخلي ولا نلتفت لكوارث أخلاقية واقتصادية واجتماعية وسكانية أخرى تعيشها الدولة المستهدفة وستدمرها على المدى البعيد.

ثالثاً: إشاعة جو من الحرب النفسية والإعلامية لترويج أفكار ومعتقدات تقسم المجتمع أكثر.

والمستهدفون من هذه الاستراتيجيات ثلاثة (٢٠) : -

المستهدف الأول: المجتمع حتى ينقسم على نفسه على نحو يجعله يرى بين أبنائه من هم عدوه، وهذا ما حدث بين فتح وحماس، وحدث بين السنة، والشيعة، والمسيحيين فى لبنان والعراق وسوريا، وبين القبائل في الصومال وليبيا وهكذا، إذن هي محاولة لأن

تتحول الدولة المستهدفة في حالة اقتتال داخلي وإضعاف ذاتي وانقسام مجتمعي، بحيث لا تستطيع أن تفكر فى الدخول في معارك داخلية ضد الجهل، والفقر، والمرض، والظلم، والعدد، أو معارك خارجية لضبط موازين القوى فى المنطقة.

المستهدف الثاني: هو الجيوش العربية وبالذات الجيش المصري الذى يريدون له أن يلقى نفس مصير جيوش أخرى في المنطقة خرجت من معادلة القوة الشاملة العربية لأسباب مختلفة: مثل الاحتلال الأجنبي في الحالة العراقية ، لكن هذا كان مكلفاً جداً للولايات المتحدة والغرب ، إذن الأفضل هو الانقسام الداخلي والتحول إلى ميليشيات تشارك فى الاحتراب الأهلي في الصومال والسودان وسوريا وليبيا.

المستهدف الثالث: هو بنية الدولة في المنطقة العربية كلها بأن تتحول إلى دويلات لا تزيد حجماً على إسرائيل.

المرحلة الثانية : استراتيجية إنقاذ الدولة:

إذا كانت المرحلة الانتقالية قد أكدت بأن موجات الاحتجاج الثوري بعد الثورة لم تتوقف ، فذلك يرجع إلي أن حالة الوعى الثوري لدى شباب الثورة تهدف إلي تحقيق ديمقراطية غير مسبوقة، وهذه الديمقراطية والتي تبدو أشبه بحلم بعيد المنال تقوم على أساسين، الأول منهما هو التصميم الشعبي على المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار، وذلك في حد ذاته يعد رفضاً للنموذج السلطوي القديم في احتكار عملية صنع القرار، والأساس الثاني هو الرقابة اليومية الدائمة على تنفيذ القرار (٢١) .

ولذلك حين أرادت جموع شباب الثورة ممارسة نوع من "الديمقراطية المباشرة" من خلال المظاهرات التي حدثت في الميادين، بحيث تصبح السياسة وأمورها ليست مهمة مجموعة من رجال السياسة المحترفين سواء كانوا معينين أو منتخبين، ولكنها مهمة جموع الشعب، ممثلة في طلائعه الثورية الذين سبق لهم أن رفعوا شعارات الحرية، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية (٢٢).

وهكذا توالت "المليونيات" التي تعددت أسماؤها، وتنوعت شعاراتها ، غير أن هذه "المليونيات" ـ من واقع الممارسة والرؤية النقدية-سرعان ما فقدت طابعها الثوري الأصيل، والذى كان يكشف عن التوافق السياسي لجماعات الثورة المختلفة على المطالب، فقد حدثت انشقاقات بين التيارات الدينية والتيارات الليبرالية ؛ غير أنه أخطر من هذه الانشقاقات السياسية، تحول المظاهرات الثورية إلى عنف جماهيري جامح أصبح يهدد أسس الدولة ذاتها (٢٣).

لذلك يمكن القول إن مسيرة الاحتجاجات الثورية أياً كانت شعاراتها ومطالبها المشروعة قد وصلت إلى منتهاها بعد أن تحولت إلى مظاهرات تنزع إلى التخريب شبه المتعمد للمؤسسات، والعدوان على قيم الثورة الأصيلة، ومن هنا فلا بد للدولة من أن تسارع في التحول الديمقراطي .

والسؤال هو : ما هو التحول الديمقراطي ؟

يعد التحول الديمقراطي من أكثر المفاهيم والمصطلحات تداولاً علي الساحة الفكرية واستدعي اهتمام مراكز الأبحاث السياسية فضلاً عن اهتمام الساحة والقادة والقوي السياسية به ، وهو مفهوم جديد خرج إلي الواقع بعد انهيار منظمة الدول الاشتراكية في أوربا الشرقية التي تميزت بحكم الحزب الواحد ضمن أنظمة شمولية اعتمدت علي حكم النخب السياسية بشكل أوتوقراطي فردي، ورغبت هذه الدول في الدخول في تحالفات اقتصادية، وشراكات ضمن النظام الدولي الجديد، ولجأت للاستجابة للشروط الغربية التي تمثلت في تحرير اقتصاديات السوق، وانتهاج التعددية السياسية والمشاركة الديمقراطية (٢٤) .

ويشير مفهوم التحول الديمقراطي بصفة عامة إلي عملية الانتقال من صيغة حكم غير ديمقراطي إلي نظام ديمقراطي، وهي عملية معقدة تستغرق فترة من الزمن قد تطول أو تقصر حسب علاقات القوي في المجتمع ؛ وبمعني آخر فُيعرف التحول الديمقراطي علي أنه : عملية الانتقال بنظم ذات طبيعة سلطوية أو شبه سلطوية، إلي نظم ديمقراطية، وبالتالي فالتحول الديمقراطي يعني الترتيب المؤسسي الذي يحصل بموجبه الأفراد علي سلطة لاتخاذ القرار السياسي، من خلال ممارسات انتخابية حرة ونزيهة ودورية يتنافس فيها المرشحون علي أصوات الناخبين (٢٥).

وبهذا يشير مفهوم التحول الديمقراطي إلي عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق مؤسساته السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية وشرعية (٢٦) ؛ كما ويشمل مفهوم التحول الديمقراطي إجراء تعديلات دستورية تنظيمية، وكذلك قيمية وفكرية، وإعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع المشاركة فيها وبروز مراكز سياسية واجتماعية مستقلة (٢٧).

وبناءً عليه فإن التحول الديمقراطي هو مسار قد يتعرض لانتكاسات عديدة، وتتحكم فيه العديد من العوامل سواء أكان من البيئة الداخلية أم الخارجية.

وهناك ثلاث آليات يتم من خلالها تحديد عمليات التحول الديمقراطي ، وهذه الآليات هي (٢٨) :

١-التحول في أعقاب ثورة اجتماعية ، حيث إن شرعية النظام السياسي تصل إلي أعلي مستويات التردي والسخط الشعبي حيث يتنحي النظام السياسي الدكتاتوري أو يتم خلعه بالقوة ، وهذا ما حدث مع نظام حسني مبارك في مصر ونظام زين العابدين بن علي في تونس .

٢-التحول بفعل التغير في إدراك القيادة السياسية ، وذلك باتخاذ قرار باتجاه التحول الديمقراطي .

٣-التحول بفعل تدخل خارجي ، وذلك عن طريق إسقاط النظام التسلطي وإحلال نظام ديمقراطي عوضا عنه بمساعدة قوي عسكرية خارجية ترغب بإرساء الديمقراطية ، وفقا لتوجهاتها بغض النظر إن كان يتوافق هذا التغيير مع بنية المجتمع ومنظومته القيمية أو نقص اكتمال العوامل الموضوعية اللازمة لإنضاجه.

وهناك أربع مراحل يتوقف عليها نجاح عملية التحول الديمقراطي من عدمه وهذه المراحل بالترتيب هي (٢٩):

أ-مرحلة اتخاذ قرار التحول إلي النظام الديمقراطي أو مرحلة الانطلاق الفعلي، وذلك بظهور إجماع حول ضرورة التحول والعمل علي الاستجابة للمطالب وبناء المؤسسات السياسية وفي مقدمتها إنشاء وتفعيل دور البرلمان.

ب- تتمثل في التحول عن النظام السلطوي للوصول إلي النظام الديمقراطي ، وتزداد خلالها حدة الصراع السياسي والاجتماعي.

ج- هي مرحلة البدء الفعلي بالتحول ، عبر إصدار قانون الانتخابات وقانون الأحزاب وتحديد موعد للانتخابات وآلياتها .

د-مرحلة تدعيم التحول الديمقراطي وتأمينه، أو مرحلة السير نحو النضج الديمقراطي والترشح والتماسك الفعلي وتنمية الثقافة السياسية الديمقراطية، وهذا يؤدي إلي النضج الديمقراطي .

وعليه لا يمكن للتحول الديمقراطي أن يتم إلا بوجود عدة متطلبات وآليات تنظم عملية الانتقال تلك وتتحكم في صيرورتها، ولعل أبرز هذه الشروط والمتطلبات : تحقيق مفهوم الدولة القانونية بما في ذلك الارتكاز علي دستور قانوني منبثق عن إرادة الجماهير، وصياغة نظام قانوني للحقوق والحريات ووجود دولة المؤسسات التي تخضع لآليات وضوابط تضمن عدم احتكارها من جانب الهيئات كما يتطلب وجود مجتمع مدني فاعل، وإقرار مبدأ التعددية السياسية بشقيها " التعددية الحزبية ، وتعددية الرأي" بوصفها التعبير المباشر عن حرية التعبير، ووضع آلية لتداول السلطة سلمياً وقانونياً طبقاً لأحكام الدستور، ووجود ثقافة سياسية تؤمن بمبدأ الديمقراطية فكراً وسلوكاً (٣٠).

وبناءً علي متطلبات التحول الديمقراطي سالفة الذكر ، يحدد "فرانسيس فوكاياما" Francis Fukuyama أربعة مستويات يمكن بناءً عليها تعزيز عملية التحول الديمقراطي، وهذه المستويات هي (٣١):

المستوي الأول : المستوي المعياري وهو المستوي الأكثر سطحية ، والذي يتضمن تعهدا معياريا لفكرة الديمقراطية ، أي أنه يقوم علي الإيمان المبدئي بالشرعية الأخلاقية للديمقراطية دون أن يقترن ذلك بالضرورة بوجود أبنية مؤسسية.

المستوي الثاني : وهو مستوي المؤسسات السياسية ، أي أن الديمقراطية تتعزز بوجود المؤسسات السياسية كالأحزاب السياسية ، والأنظمة الانتخابية، والهيئات التشريعية والتنفيذية.

المستوي الثالث : وهو المستوي الذي يشمل وجود المجتمع المدني التركيبات الاجتماعية التي تتكون بطريقة تلقائية "الاتحادات ، النقابات، وسائل الإعلام المستقلة، جماعات الحقوق المدنية " الموجودة خارج نطاق سيطرة الدولة ، وتؤدي مهمة تحقيق التفاعل بين الأفراد والحكومة.

المستوي الرابع: يشتمل علي الثقافة السياسية والذي يضمن تبلور وعي سياسي قادر علي استيعاب الديمقراطية كفكرة لتحقيق المواطنة ، وهذا المستوي هو أكثر المستويات عمقاً ، لكونه يمثل وعاء للقيم الديمقراطية وتأسيسها الديمقراطية.

من كل ما سبق يمكن القول بأن الدول التي شهدت حروبا من الجيل الرابع، إذا ما أرادت أن تهرب من دوامة الدولة الفاشلة عليها أن تعجل بالانتقال نحو التحول الديمقراطي حتي لا تقع في شراك مصيدة المرحلة الانتقالية ، التي تؤدي بها إلي تحقيق مشروع الفوضي الخلاقة، وهنا يمكننا أن نضرب أمثلة لدول سقطت في حروب الجيل الرابع ، ونجحت في أن تتعافي من تلك الحروب بالتحول الديمقراطي، ومنها تونس ومصر (٣٢) .

المرحلة الثالثة : استراتيجية تجديد أركان الدولة :

إذا كان هناك دول كثيرة استطاعت أن تهرب من مصيدة المرحلة الانتقالية، بالتحول الديمقراطي، والقيام بإصلاحات دستورية، إلا أنها سرعان ما اكتشفت تآكل معظم أركان الدولة ومفاصلها، نتيجة المرحلة الثورية التي جسدت سقوط النظام السابق؛ لقد كان النقد الاجتماعي العنيف والحركات الاحتجاجية الجماهيرية، وكذلك الحركات المطلبية للموظفين والعمال، والذين قاموا باعتصامات علنية في الشوارع المحيطة بالدولة، حيث ارتفعت صيحات الجماهير المدوية ضد سياسات النظام السابق.

كل هذا أفرز توقفاً لمعظم أركان الدولة، فالمصانع التي كانت تعمل ليلاً ونهاراً قبل الثورة معظمها توقف بسبب الاعتصامات والمطالب الفئوية بسبب توقف الإنتاج، وكذلك الاحتياطي الأجنبي من العملات في البنوك أوشك علي الانتهاء، مصادر الطاقة بالدولة أوشكت علي النفاذ ، معظم قطاعات الدولة من الصحة والتعليم والثقافة دخلت منحني خطير .

والسؤال الآن ما الإجراءات التي يجب أن تلجأ إليها الدولة التي نجحت في التحول الديمقراطي لكي تقف علي أرجلها؟

هناك في اعتقادي إجراءان ضروريان يجب أن تلجأ إليه الدولة التي نجت من مصيدة المرحلة الانتقالية بالتحول الديمقراطي، وهما الإجراء الأمني، ثم الإجراء الاقتصادي.

ا- الإجراء الأمني :

في اعتقادي فيما يخص الإجراء الأمني هو أن أول ما يجب أن تبدأ به الدولة بعد نجاح التحول الديمقراطي، هو وضع قوانين تحد من الاعتصامات والتظاهرات، التي ثبت أنها تؤثر في عملية صنع القرار؛ فقد ثبت أن سلوك التظاهر والاعتصام هو بمثابة استفتاء مستمر على سياسات الحكومة، وهو إحدى الوسائل التي تتيح للجمهور التعبير عن آرائه، وطرح أولوياته، كما أنه يمثل مصدر ضغط مهم على صناع القرار. علاوة علي أن " تعقد المشكلات وتزايد الاحتياجات يدفعان صانع القرار إلى الاهتمام بالمزيد من المدخلات القادمة من أفراد المجتمع العاديين، وبالتالي تصبح المظاهرات والاعتصامات وسيلة للتعرف على ما يحدث من تغير في مطالب المواطنين" (٣٣) .

علاوة علي أن تأثير المظاهرات والاعتصامات يعتمد أحياناً على متغير وسيط رئيسي، هو طبيعة النظام السياسي. وفي هذا السياق، تبرز نظرية بنية الفرصة السياسية Political Opportunity Structure التي ترى أن المتغير الرئيسي الذي يحدد تأثير المظاهرات والاعتصامات هو مدى قدرة نظام الحكم على استيعاب حركات الاحتجاج المختلفة، سواء المنظمة أو غير المنظمة. ووفقا لهذه النظرية، "كلما ازداد انغلاق النظام السياسي في وجه المتظاهرين، زادت احتمالات قمع تلك التظاهرات، وكلما ازداد انفتاح النظام السياسي، زادت احتمالات استيعاب مطالب المتظاهرين. ووفقا لهذه النظرية أيضا، لا تتطور في الدول غير الديمقراطية مظاهر مستديمة للاحتجاج للتعبير عن مصالح جماعية، وإنما تنشأ بعض مظاهر الاحتجاج الفئوية، التي تنتهي إما بالقمع، أو بالاستجابة، إذا كانت لا تؤثر في مصالح النظام" (٣٤) .

والتساؤل المطروح هنا: هل تصلح هذه المقولات النظرية في فهم المظاهرات والاعتصامات التي تشهدها بعض الدول العربية التي تمر بتحولات ديمقراطية؟.

إن هذه المقولات النظرية إما أنها تقوم على ثنائية الاستجابة وعدم الاستجابة، أو على متغير رئيسي وسيط، متمثل في طبيعة النظام السياسي، وهي بذلك تكون" ذات فائدة محدودة في تفسير أكبر عدد ممكن من المظاهرات والاعتصامات، فضلاً عن أنها لا تتجاوب مع التغير الذي يطرأ على تلك المظاهرات، كما حدث في الدول العربية منذ بداية العام ٢٠١١" (٣٥) .

ومن ثم، فإن المدخل الأكثر ملاءمة يكون من خلال النظر إلى تأثير المظاهرات والاعتصامات من منظور متعدد. فهناك العديد من العوامل والمتغيرات الوسيطة التي تحدد نطاق تأثير المظاهرات والاعتصامات. فبالإضافة إلى طبيعة النظام السياسي، تبرز عوامل أخرى مهمة، مثل "طبيعة القضايا محل التظاهر، ومدى أهميتها، سواء بالنسبة للمتظاهرين والمعتصمين، أو بالنسبة لصانع القرار، وكذلك توقيت المظاهرات والاعتصامات وطبيعتها، ومستوى المشاركة فيها، ومدى إصرار المتظاهرين أو المعتصمين على الاستمرار في هذا السلوك، مهما تكن التكلفة المترتبة على ذلك،

والمواقف الخارجية تجاه هذا السلوك. ومحصلة التفاعل بين تلك العوامل تنتج لنا أنماطاً متعددة ومختلفة من الاستجابة" (٣٦) .

بعبارة أخرى، فإن العلاقة بين المظاهرات والاعتصامات ومدى تأثيرها هي علاقة جدلية يمكن تتبعها من خلال ثلاثة مستويات تقع بين الاستجابة وعدم الاستجابة. يتمثل المستوى الأول في الاستجابة الكاملة، وهذه حالة مثالية يندر تحققها، حتى في أكثر النظم السياسية ديمقراطية. ويتمثل المستوى الثاني "في الاستجابة الانتقائية، حيث تتم الاستجابة لمطالب دون أخرى، إما لتبرير سياسة معينة سيتم اتخاذها، أو لاحتواء المظاهرات وعدم اتساع نطاقها، أو لإحداث انقسام داخل المتظاهرين أنفسهم. وفي جميع الأحوال، يؤدي هذا النوع من الاستجابة إلى إصلاح جزئي" (٣٧). ويتعلق المستوى الثالث بالاستجابة الرمزية (الاستجابة دون الاستجابة)، حيث "قد لا يستجيب صانعو القرار بشكل حقيقي لما يريده المتظاهرون أو المعتصمون، وقد يكون ذلك بهدف إسباغ الشرعية على النظام الحاكم" (٣٨).

غير أن أخطر ما فى الظواهر الفوضوية التي تتم تحت شعار "المليونيات الثورية" هو إذكاء روح العداء المطلق بين المتظاهرين ورجال الأمن، وإيجاد فجوة تتسع باستمرار بين الطرفين، وكأن هناك ثأرا لابد من تنفيذ أحكامه.

ولكي نتخلص من كل هذا الجدال لا بد من وضع قوانين تحد بشكل كبير من التظاهر والاعتصامات ، وهنا أثمن الدور الذي قامت به مصر عقب سقوط دولة الإخوان المسلمين؛ حيث كشف أداء الرئيس المؤقت "عدلي منصور"، وحكومتي الدكتور "حازم الببلاوي"، والمهندس "إبراهيم محلب"، اللتان عاصرتا الفترة الزمنية (من يوليو ٢٠١٣-يونيو ٢٠١٤)، عن حرص كبير علي استعادة الاستقرار، ووضع البلاد أمام طريق استعادة البناء والتنمية، وتجاوز كافة العراقيل الداخلية التي أرادت جماعة الإخوان وتنظيمات العنف المناصرة لها وضعها أمام تقدم الوطن . وكان هناك حرص أيضاً علي تمهيد الأرضية أمام استعادة علاقات التعاون الإقليمي والدولي بعد إيضاح كافة الحقائق، وإبراز الإرادة الشعبية الجارفة التي طالبت باستعادة الدولة المدنية المصرية التي لا تقبل استقطابا دينياً، أو سياسياً، أو عرقياً، دولة الوسطية الدينية السمحة، والأداء والسياسة المتوازنة الداعم لمصر وعالمها العربي والإسلامي (٣٩).

وفي هذا الإطار ونظراً لما شهدته البلاد من أعمال عنف وإرهاب والعديد من التظاهرات ، خرج نص قرار المستشار "عدلي منصور" رئيس الجمهورية بقانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة، والمواكب، والتظاهرات السلمية ، وذلك وفقاً لما أعلنه السفير "إيهاب بدوي" المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية في مؤتمر صحفي بقصر الاتحادية، حيث تشكل نص القانون من أربعة فصول (٤٠):

١-يختص الفصل الأول والمتضمن سبع مواد بالأحكام العامة والتعريفات.

٢- ويختص الفصل الثاني بمواده الثمانية بالإجراءات والضوابط التنظيمية للاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات.
٣-ويختص الفصل الثالث بمواده السبع بالعقوبات.
٤- ويختص الفصل الرابع المكون من ثلاث مواد بالأحكام الإجرائية.

فقانون التظاهر ينظم حق التظاهر شأنه شأن جميع الحقوق ، فلا يجوز أن يكون حق التظاهر حقاً مطلقاً، وإلا فقد ينقلب إلي فوضي ما لم يكن له إطار تقف الدولة حارسة له وعليه، وحفاظا علي ما تتعرض له مصالح الدولة ومصالح المواطنين التي تنهار وتتعطل جراء المظاهرات والمسيرات؛ حيث جاء لينظم أمرين الأول : حق التظاهر بوصفه حقاً دستورياً منصوصاً عليه في كافة دساتير العالم، بشرط أن يكون التظاهر سلمياً، وهذا الحق من الحقوق الأساسية الذي يكفل حرية الرأي والتعبير وعرض وجهة النظر الأخرى هو أصل من أصول الديمقراطية ، ولكن إذا خرج التظاهر عن حدود السلمية، أو صدرت عنه أعمال بلطجة، أو أفعال شائنة، فيتم تطبيق القانون. والثاني : حق الدولة في تنظيم أي اجتماعات، أو تنظيمات يمكنها تحقيق الصالح العام بما في ذلك مصلحة الوطن والمواطن معاً (٤١) .

وأما بالنسبة للإجراء الثاني ، وهو العمل علي تفعيل كل القوانين التي تعاقب كل من يسعي إلي نشر الفوضي، وزعزعة الأمن والاستقرار في الدولة، ومعاقبة كل من يحاولون أن يفرضوا إرادتهم بالقوة والعنف من خلال التحريض واستهداف قوات الجيش، والشرطة، ورجال القضاء، وقطع الطرق، وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة.

وهنا أثمن الدور الذي قام به الرئيس المصري " عبد الفتاح السيسي" عقب توليه حكم مصر في ٢٠١٤، حين أصدر قراراً جمهورياً بقانون في نوفمبر ٢٠١٤ ينص علي (٤٢) :

١-اعتبار كل جمعية، أو منظمة، أو جماعة، أو عصابة تمارس أو يكون الغرض منها الدعوة بأي وسيلة، إلي الإخلال بالنظام العام، أو تعرض سلامة المجتمع، أو مصالحه، أو أمنه كياناً إرهابياً.
٢-تجريم أي كيان من شأنه أن يتعرض للأفراد بالإيذاء، أو إلقاء الرعب بينهم، أو تعريض حياتهم وحرياتهم للخطر، بالإضافة إلي الإضرار بالوحدة الوطنية، أو البنية، أو الموارد الطبيعية.
٣-أن تتولي إحدى دوائر محكمة استئناف القاهرة نظر طلبات الإدراج علي قائمة الكيانات الإرهابية التي يقدمها النائب العام.
٤-تعد النيابة العامة قائمة تسمي (قائمة الإرهابيين) تدرج عليها أسماء كل من تولي زعامة، أو إدارة، أو عضوية الكيانات الإرهابية، أو دعمها بأي صورة من الصور، ويترتب علي الإدراج حل التنظيم الإرهابي، وحظر تمويله، وتجميد الأصول المملوكة له ولأعضائه، والحرمان المؤقت من مباشرة الحقوق السياسية.

ومنذ إدراج هذه الجماعة ضمن قوائم الكيانات الإرهابية، تقوم الجهات الأمنية بجهود مكثفة، لمتابعة تحركات التنظيم الإرهابي، وإجهاض مخططات أعضائه؛ حيث تقوم القوات بضبط العناصر المطلوب ضبطها بشكل سريع وإحضارها وعرضها علي النيابات المختصة ليتم التعامل معهم وفقا للأعراف الدولية ، وطبقاً لقانون الإجراءات الجنائية الذي يكفل الدفاع عن النفس والمنشآت أمام كل من يحمل السلاح، ويهدد أي مواطن أو، يثير الشغب بأي منشأة حيوية (٤٣).

٢- الإجراء الاقتصادي:

وهذا الإجراء يأخذ ثلاث مراحل : الأولي : حل الأزمات الفورية التي نتجت عن التظاهرات والاعتصامات، مثل إتاحة فرص عمل للشباب، وحل مشكلة البنزين، والسولار، والبوتاجاز، وأزمة الطاقة، وهلم جرا . الثانية : تجديد البنية التحتية من خلال رصف الطرق، واستصلاح الأراضي الزراعية، والأراضي البور، وتحويلها إلي أراض صالحة للزراعة، وإقامة مشروعات اقتصادية وغيرها، والثالثة: عمل برامج إصلاحية لتعافي الدولة اقتصادياً.

وهنا أثمن ما قام به النظام السياسي الجديد الذي انبثق من ثورة ٣٠ يونيو في مصر، حين أعاد فى الواقع صياغة دور الدولة، وأفسح الطريق واسعاً وعريضاً لعودة نموذج "الدولة التنموية" التى رسختها ثورة يوليو ١٩٥٢، باعتبار أن مهمتها الرئيسية، هى التنمية الشاملة من خلال القيام بمشروعات قومية كبرى، وقد بدأ الرئيس المصري " عبد الفتاح السياسي " هذا العصر التنموى الجديد فى مصر بمشروع «قناة السويس الجديدة»، التى اعتمد فيها لأول مرة فى تمويلها على الاكتتاب الشعبى الذى نجح نجاحاً ساحقاً، وعلى الإدارة الهندسية للقوات المسلحة فى تنفيذه فى عام واحد، بدلاً من ثلاثة أعوام كما كان مقدراً، وتم ذلك على أعلى مستوي. وقد توج هذا المشروع القومي الكبير بافتتاح تاريخي حضره عديد من ملوك ورؤساء العالم.

وقد أعلن أيضاً عن سلسلة كبيرة من المشروعات؛ نذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر : مشروعات البنية التحتية، والتي جاء علي رأسها مشروع تنمية الساحل الشمالي الغربي، وظهيره الصحراوي، ومشروع توشكي، ومنخفض القطارة لتوليد الكهرباء، وإعادة تقسيم المحافظات، ومشروع شبكة الطرق، ومشروع زراعة المليون ونصف المليون فدان، بالإضافة إلى مشروع بناء عاصمة جديدة ، وإقامة مركز لوجستي عالمي للحبوب ، وغير ذلك من المشروعات الكثيرة.

ويعنى ذلك أن "الدولة التنموية" عادت بأقوى مما كانت حتى في الحقبة الناصرية، ولم تعد التنمية «إقطاعاً» للنظام الخاص، كما فعلت الدولة فى عهد «السادات» ، أو في عصر "مبارك"، والذى تزاوجت فيه السلطة مع الثروة مما أدى إلى استفحال الفساد وإفقار ملايين المصريين (٤٤).

وهكذا عادت في بداية عهد الرئيس « عبد الفتاح السيسي» الدولة التنموية لتلعب الدور الأساسي في التنمية أقوى من عصر الرئيس «جمال عبد الناصر». ولأول مرة في تاريخ رؤساء الجمهورية يقود «السيسي» مفاوضات التنمية والاستثمار مع قادة الدول الكبرى ومع كبار المديرين بها، إعلاناً جهيراً على أن الدولة الجديدة بعد ٣٠ يونيو مهمتها الأساسية، هي التنمية، والقضاء على التخلف في كل الميادين، والتي تراكمت مشكلاته منذ عشرات السنين (٤٥).

ومعنى ذلك أن الدولة وهى الطرف الأساسي في أي نظام سياسي، قد تجددت بعد ثورة ٢٥ يناير، وأصبحت مهمة التنمية القومية هي رسالتها الأساسية، وليس في ذلك أي استبعاد لرجال الأعمال مصريين أو عرباً أو أجانب، ولكن بشروط الدولة وتحت رقابتها وبدون الفساد الذى سبق أن نهب الثروة القومية.

المرحلة الرابعة : استراتيجية تثبيت الدولة :

إن تثبيت الدولة ينطلق من خلال أهمية توعية الشعوب، بمفهوم وخصائص الدول الفاشلة، وآليات مجابهتها ، فالدولة الفاشلة هي التي تعجز عن توفير الخدمات العامة لمواطنيها، كما أنها لا تتمكن من إقامة علاقات تفاعلية مع الدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الدولية. بالإضافة لكل ذلك، فإن "الفساد، وارتفاع معدلات الجريمة يكونان من السمات السائدة لهذه الدول (٤٦).

ولكى يتم تفويت الفرصة على صناعة الدولة الفاشلة ومعاول الإسقاط، وتثبيت أركان الدولة وتحصينها وزيادة مناعتها، يجب في مرحلة تثبيت الدولة " تكريس قيم الولاء، والانتماء والوطنية، وهى القيم التي يقاس بها التزام المرء بالدفاع عن الوطن وحمايته وتَمثُّل أهدافه الوطنية العليا، ولا تأتى هذه القيم من فراغ، وإنما تنتج عن حزمة سلوكيات تعكس أداء الدولة والتزامها بمصالح مواطنيها؛ فمن ناحية، يُنتظر من الدولة أداء الوظائف الأساسية التي أنشئت من أجلها، وعلى رأسها الإشباع والعدل والأمن، لقد صار إشباع الحاجات الأساسية أحد مؤشرات قياس نجاح الدولة أو فشلها، ويتصل إشباع الحاجات الأساسية من غذاء ومسكن وتعليم ورعاية صحية، بما يطلق عليه جودة الحياة، إذ لا يكفى تحسين المعيشة، بل الأهم تحسين ظروف الحياة، والمواطن يتوقع كل ذلك من الدولة، بل إنه يقبل أن يكون مواطنًا ملتزمًا إذا ما توافرت له، وإلا بحث عنها في دولة أخري" (٤٧) .

كذلك فإن تثبيت أركان الدولة يقتضى أيضاً" تعبئة المؤسسات الجماهيرية، مراكز الشباب، ومراكز الثقافة الجماهيرية، والمدارس، والجامعات، ومراكز الفكر، ووسائل الإعلام بمختلف انتماءاتها وتصنيفاتها، دون كلل أو ملل، لشرح وتوضيح شكل وطبيعة الدولة التى يرنو إليها الموطنون، بصرف النظر عن طبيعة التحديات التى تواجهها" (٤٨).

ولما كان تثبيت الديمقراطية أمراً صعباً، فإن التحول الديمقراطي قد يعرض الحياة السياسية إلى أزمات جديدة غير قابلة للحل، وقد يقفل مجال السلطة في وجه قوى المجتمع المختلفة، إذا لم تضخ حيوية جديدة في النظام السياسي، والنظام الاجتماعي، بعيداً عن الارتجالية والشعبوية، أيّاً كان مصدرها، وإذا لم تصوب العلاقة بين الدولة والمجتمع، لتعلو بذلك عن المستوى الفئوي المغلق إلى رحاب الأفق الوطني الحاضن للجميع، وفي بداية تجربة مصر الحديثة في عهد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" الكثير من الدروس والعِبر.

ففي مصر عندما وصل الرئيس "السيسي" لسدة الحكم ، أقسم بأن يوفي بعهده كاملاً فيما يرتبط بالأمر الأهم للبلاد، أي في تثبيت الدولة المصرية، وهذا التثبيت لا يتم إلا بدولة قوية قوامها الأول، شعب واعٍ صاحب ولاء شديد لوطنه، ومتحد على قلب رجل واحد، وعنصر واحد لا يتجزأ ولا يقبل أبداً قسمة العنصرين الخبيثة، وشبابه مثقف مبدع صحيح الفكر والبنية، ودولة قوية قوامها مؤسسات حديثة راسخة، تسودها العدالة الناجزة والتشريع المستنير وسلطة إنفاذ القانون نفاذاً قويماً لا يحيد عنه ولا يقبل المساومة فيه؛ دولة قوية قوامها اقتصاد ديناميكي قادر على التطور ولديه قدرة الصمود أمام تغير الأحوال، وعدالة اجتماعية متجددة طوال الوقت لا تهدأ لدى إنجاز معين، وتنمية مستدامة تحقق اقتصاد الرفاهة بديلاً عن اقتصاد الفقر، ولو بعد حين؛ دولة قوية قوامها مفهوم صحيح للحرية والتعبير المستنير عن الرأي بمنتهى القوة والبراعة والبنيان، وإعلام تنويري يقع على عاتقه واحدة من أقدس مهام الحياة، "ألا وهى تنوير الناس بالحقيقة المجردة وبيانها عن الرأي أو التوجهات من دون خلط، ومؤسسات حقوقية فاعلة تخلو تماماً من أي أجندات خفية ؛ دولة قوية قوامها، نظام سياسي بارع، وحياة حزبية حقيقية تخرج البلاد من هذا التقزم السياسي، وتقوم على توجهات وأيديولوجيات واضحة تنضم تحت لوائها شراذم الأحزاب المتناثرة دون عدد ولا أرضية شعبية" (٤٩).

ثم وضع الرئيس "عبد الفتاح السيسي" المحاور الأساسية، لمنهج عمل إدارته، وقبل أن يتعهد للشعب المصري بالإنجاز صارحه بحقيقة الإرث الثقيل من التحديات والمشكلات ،من التجريف السياسي، والتردي الاقتصادي، والظلم الاجتماعي، وغياب العدالة التي عانى منها المواطن المصري لسنوات ممتدة، وأنه ليس من الأمانة والواقعية، أن يعد المواطن المصري البسيط التخلص من هذه التركة المثقلة بمجرد تقلده مهام منصبه الرئاسي، ولكنه أشهد الله تعالى أنه لن يدخر جهدا لتخفيف معاناة الشعب المصري ما استطاع .. "واعدا المصريين بأنهم سيجنوا ثمار هذه الفترة الرئاسية، وبأن الدولة ومؤسساتها ستحرص على تحقيق معدلات انجاز غير مسبوقة ما دامت إدارة المصريين بارزة وفاعلة في مسيرة العمل الوطني" (٥٠).

وتمثلت ابرز تعهدات الرئيس في الآتي (٥١) :
١- استكمال خارطة المستقبل : من خلال انتخاب برلمان يعبر عن إرادة الشعب المصري عبر انتخابات حرة ونزيهة وناشد الشعب المصري بأن يحسن اختياره.
٢-بداية صفحة جديدة في تاريخ الدولة المصرية عبر عهد جديد يدعم اقتصاداً عملاقاً ومشروعات وطنية ضخمة للدولة، مع الحفاظ على حقوق الفقراء ومحدودي الدخل وتنمية المناطق المهمشة.
٣-استعادة الدولة المصرية لهيبتها مع الحفاظ على مؤسسات الدولة ومواجهة محاولات هدمها مع التزام كل مؤسسة بدورها الوطني الذي أنشأت من أجله وجعل محاربة الفساد توجهاً قومياً حاكماً لعمل هذه المؤسسات.
٤-أن مصر بما لديها من مقومات يجب ان تكون منفتحة في علاقاتها الدولية ولا مكان لمفهوم التبعية في علاقات مصر الخارجية وفق توجه استراتيجي يرتكز على الندية والالتزام والاحترام المتبادل مع دول العالم مع عدم التدخل في شئون مصر الداخلية كمبادئ أساسية لسياستنا الخارجية .
٥-العمل من خلال محورين أساسين: احدهما تدشين مشروعات وطنية عملاقة، والثاني توفير الموارد اللازمة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
٦-العمل السريع والفاعل علي تجاوز الأزمات والمشكلات التي تواجه المصريين في حياتهم اليومية من انقطاع الكهرباء وعدم توفر الخبز والوقود.
٧-إن التنمية الزراعية سوف يكون لها نصيب كبير من جهود التنمية من خلال العمل على إعادة تقسيم المحافظات المصرية وخلق ظهير زراعي لكل محافظة.
٨- تخصيص نسبة من الإنفاق العام تتصاعد تدريجياً لصالح قطاع الصحة وإضافة مرافق طبية جديدة.
٩- تدشين شبكة طرق داخلية جديدة وإنشاء شبكة طرق دولية.
١٠- إنشاء عدة مطارات وموانئ واقامة عدة مدن ومراكز سياحية جديدة.
١١- أن المبدأ الحاكم للحياة على أرض الوطن، هو المواطنة فلا فرق بين مواطن وآخر في الحقوق والواجبات، وأن الحرية قرينة الالتزام وتظل مكفولة للجميع، ولكنها تتوقف عند حدود حريات الآخرين، ولها إطارها المنظم وما يحويها من قوانين وقواعد دينية وأخلاقية تتسم بالنقد، ولكن بموضوعية دون تجريح ودون ابتذال؛ أما ما دون ذلك فهي أي شيء آخر إلا أن تكون حرية إنما هي فوضى وحق يراد به باطل.

وفي أثناء تلك المشروعات قامت الولايات المتحدة الأمريكية، وتعاونها قطر،وتركيا بتطبيق الموجة الثانية من حروب الجيل الرابع ، وهذه الموجة هو العمل بقدر المستطاع علي عدم اكتمال تلك المشروعات في الدول التي بدأت تتعافي من خلال زعزعة الاستقرار، ودخول الدولة المصرية في حرب هجينة مع فصائل مسلحة تنغص عليها، وعلي الجيش المصري، والشرطة المصرية، وتقض من مضاجع الدولة المصرية، من

خلال زرع كثير من التنظيمات الإرهابية في شبه جزيرة سيناء، وبدأت تلك العمليات في أوائل عام ٢٠١١ عقب أحداث ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ في مصر في ظل حالة غياب أمني تام في سيناء، كما أسهمت تداعيات ثورة ١٧ فبراير من نفس العام في ليبيا، وسقوط مخازن الأسلحة التي كان يقتنيها نظام "القذافي" في أيدي الثوار، في توفير كميات منوعة لا حصر لها من الأسلحة المتطورة مختلفة الأشكال والأنواع، تم تهريبها إلى سيناء عبر الطرق والدروب الصحراوية والطرق الموازية للبحر المتوسط من أقصى الحدود الغربية المصرية، مروراً بالطرق المتاخمة لسواحل المدن الشمالية المصرية، وأشارت تقارير "أمنية إلى أن كميات كبيرة من هذه الأسلحة تم إدخالها إلي قطاع غزة عبر الأنفاق التي تشرف عليها حركة حماس، كما تم تخزين كميات أخرى من هذه الأسلحة داخل مخازن ضخمة أقيمت في محيط مدينة رفح المصرية. تكونت العناصر المتشددة التي قامت بتلك العمليات بنسبة كبيرة من متطرفي البدو المحليين" (٥٢).

قُوبِلت تلك العمليات بردٍ قاسٍ من القوات المسلحة المصرية في فترة المجلس العسكري منذ منتصف عام ٢٠١١ تمثل في العملية المعروفة باسم "عملية النسر". ومع ذلك، استمرت الهجمات ضد الجيش المصري والشرطة المصرية والمرافق الخارجية في المنطقة في عام ٢٠١٢، مما أدى إلى حملة ضخمة من قبل قوات الجيش والشرطة المصرية الجديدة باسم "عملية سيناء". في مايو عام ٢٠١٣، في أعقاب اختطاف ضباط مصريين، تصاعد العنف في سيناء مرة أخرى. بعد الإطاحة بالرئيس الأسبق "محمد مرسي" شهدت سيناء "مواجهات غير مسبوقَة" (٥٣).

ومنذ إزاحة جماعة الإخوان الإرهابية عن الحكم بثورة ٣٠ يونيو الشعبية، نفّذ الإخوان تهديدهم، فتوالت الأعمال الإرهابية خلال أعوام ٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧، لتشهد البلاد ٩٠٣ عمليات إرهابية فى المحافظات. ورغم أن هذه السنوات شهدت هبوطاً تدريجياً فى نسبة العمليات الإرهابية، فقد ظلت سيناء الأعلى فى هذا السياق بنسبة تتجاوز ٨٠% من جملة الحوادث (٥٤).

وقد وجدنا جماعة أنصار بيت المقدس منذ إعلانها مبايعة تنظيم داعش الإرهابي تدخل في مواجهات ضد الجيش والشرطة المصرية في سيناء عقب عزل الرئيس مرسي من الحكم من خلال عمليات تفجير ومهاجمة أهداف ومنشآت عسكرية وشرطية (٥٥).

وجماعة أنصار بيت المقدس مسلحة كانت قد استوطنت في سيناء منذ عهد الرئيس حسني مبارك، وأعلنت أنها تحارب إسرائيل ، ولكن بعد سقوط نظام الإخوان أعلنت بوضوح أنها تحارب الجيش المصري والشرطة المصرية. وقد أعلنت الجماعة مسؤوليتها عن العديد من التفجيرات والاغتيالات التي وقعت بعد ٣٠ يونيو، والتي نذكر

منها علي سبيل المثال لا الحصر : الهجوم على مبنى المخابرات العسكرية بالإسماعلية في أكتوبر ٢٠١٣، وتفجير مديرية أمن الدقهلية في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٣ ، وتفجير أبراج الكهرباء المغذية لمدينة الإنتاج الإعلامى فى أبريل ٢٠١٥ ،إسقاط الطائرة الروسية التي تحطمت في سيناء في ٣١ أكتوبر ٢٠١٥، واستهداف موكب النائب العام المستشار "هشام بركات" فى ٢٩ يونيو ٢٠١٥ ما أدى لاستشهاده.. وهلم جرا (٥٦).

أما العملية الأكثر دموية فى هذا العام فكانت الهجوم على الكنيسة البطرسية فى ١١ ديسمبر ٢٠١٦، عندما استهدف إرهابيون الكنيسة البطرسية الملحقة بمبنى الكاتدرائية المرقسية بمنطقة العباسية، بالقاهرة، ما أودى بحياة ٢٧ شخصاً وأسقط ٥٤ مصاباً، حيث تم التفجير داخل قاعة صلاة بالكنيسة البطرسية، عقب دخول المتهم الرئيسي ومنفذ العملية محمود شفيق، إلى الكنيسة مرتدياً حزاماً ناسفاً، من الباب الخاص لمصلى السيدات، ليعلن «داعش» مسئوليته عن التفجير بعد ذلك (٥٧).

وبعد هجمات "إرهابية" في سيناء أودت بحياة الكثيرين من القوات المسلحة والشرطة والمدنيين، لجأت السلطات المصرية إلى استراتيجية أمنية جديدة، أبرز معالمها إقامة شريط عازل على الحدود المصرية مع قطاع غزة. الأمر الذي تطلب هدم عدد من المنازل في المنطقة ونقل سكانها إلى مناطق أخرى. إقامة منطقة حدودية عازلة مع قطاع غزة بعمق ٥٠٠ متر وبطول ١٤ كيلومترا لمنع تدفق الإرهابيين، وذلك على خلفية حادث سيناء الأخير الذي أسفر عن مقتل ٣٣ جنديًا. ويقدر عدد المنازل المقرر إخلاؤها بـ ٨٨٠ منزلاً تسكنها ألف و١٥٦ أسرة (٥٨).

وخلال الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٧ اكتسب الجيش المصري اليد العليا في المعركة ضد الميليشيات الإرهابية التي وجدت ملاذاً آمناً في شبه جزيرة سيناء، واستطاع الجيش وضع العديد من الفصائل الإرهابية في موقف دفاعي من خلال عملية حق الشهيد، وتعد عملية حق الشهيد "من أقوى العمليات العسكرية التي تنفذ في سيناء منذ عامين، وكانت المرحلة الاولى هي الحصار الكامل لمناطق الإرهاب في سيناء، براً وبحراً، وشاركت فيها جميع الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، ثم المرحلة الثانية والتي بدأت بعمليات إعادة الإعمار في سيناء، من خلال انشاء المدن الجديدة، والطرق والمستشفيات وغيرها من أساسيات الحياة في رفح والشيخ زويد والعريش، ثم بعدها المرحلة الثالثة، وهى تمشيط البؤر الإرهابية بالكامل وتدميرها، بالإضافة إلى السيطرة على الأرض . وتعد المرحلة الرابعة الأخطر والأهم، فالعمل بها يتم خلالها محاصرة البؤر الإرهابية وتدميرها والمسح الجوي الكامل، والعمل في مدن الشيخ زويد ورفح والعريش بالتزامن مع بعض، لقطع جميع وسائل الاختباء للعناصر الإرهابية، أو الانتقال من مدينة الى أخرى، مع العلم بأنه تم قطع جميع وسائل التواصل بين العناصر الإرهابية بعضها البعض، كما أيضاً تم قطع الملاذ الآمن لتلك الجماعات بإنهاء أسطورة جبل الحلال الذى يتم فيه الاختباء وتخزين السلاح" (٥٩).

وفي ٢٠١٨ دخل الجيش المصرية ويشاركه كل طوائف الشعب في مواجهة الإرهاب الغاشم الذي أودي بقتل٣١١ أشخاص بينهم ٢٧ طفلاً وإصابة ١٢٨ آخرين كانوا يصلون صلاة الجمعة بأحد مساجد "قرية الروضة" التابعة لمركز "بئر العبد" في محافظة شمال سيناء، وكنتيجة للحادث الإرهابي طلب الرئيس "عبد الفتاح السيسي" في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٧ من رئيس أركان حرب القوات المسلحة، الفريق "محمد فريد حجازي"، ووزير الداخلية اللواء "مجدي عبد الغفار" استخدام كل القوة الغاشمة من قبل القوات المسلحة والشرطة ضد الإرهاب حتى اقتلاعه من جذوره في مده لا تتجاوز ٣ أشهر (٦٠).

وقد ضمت العملية الشاملة فروعاً رئيسية من القوات المسلحة المصرية منها :

- القوات البحرية، ومهمتها: تقوم عناصر من القوات البحرية بتشديد إجراءات التأمين على المسرح البحرى، بغرض قطع خطوط الإمداد عن العناصر الإرهابية.
- القوات الجوية، ومهمتها: استهداف بؤر وأوكار للعناصر الارهابية في شمال ووسط سيناء.
- قوات حرس الحدود، ومهمتها: زيادة إجراءات التأمين على المنافذ الحدودية.
- الشرطة المصرية ، ومهمتها: حماية المناطق السكنية وحماية موطني شمال سيناء

وثمة نقطة أخري جديرة بالإشارة وهي أن تثبيت الدولة لا يقتصر الوضع الداخلى فقط ، وإنما هناك بعد آخر لا يقل أهمية عن الداخل، وهو كيف يمكن تأمين حدود الدولة، أو بمعنى أدق؛ وقد أدرك الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ توليه الحكم بأن تثبيت الدولة المصرية يبدأ من فلسطين وليبيا وكل الدول العربية، خاصة أننا نعيش وسط منطقة متفجرة ومليئة بالصراعات الشرسة والخلافات فى جميع النواحى، بشكل أثر سلباً على الداخل المصرى (٦١) .

تبنى الرئيس السيسى استراتيجية التثبيت من خلال العمل على تنقية الأجواء فى الدول الشقيقة، ومن هنا جاء التحرك المصرى المبكر تجاه ليبيا فى محاولة لجمع الفرقاء على طاولة مفاوضات واحدة، حتى يعودوا إلى اللحمة مرة أخرى، وسارت مصر بالتوازى مع الجهود الدولية فى هذا الاتجاه، وشكلت القاهرة اللجنة الوطنية المعنية بالأزمة الليبية، برئاسة الفريق محمود حجازى رئيس أركان حرب القوات المسلحة، وعقدت اللجنة العديد من اللقاءات مع الفرقاء الليبيين، وتم التوصل إلى مجموعة من الثوابت التى تهدف إلى الحفاظ على وحدة وتماسك الدولة الليبية، وإعادة بناء الدولة من جديد لتكون قادرة على حفظ الأمن ليس فقط فى الداخل، وإنما على حدودها، خاصة أن جماعات إرهابية بدعم من دول مثل قطر وتركيا اختارت ليبيا مقراً لها لتكون منطلقاً لتنفيذ عملياتها الإرهابية فى مصر. وبموازاة العمل السياسى، لمسنا جميعاً التحركات

المهمة والاستراتيجية للجيش الوطني الليبي بقيادة المشير "خليفة حفتر"، الذى تمكن من فرض سيطرته على معظم أراضي الدولة الليبية ودحر الإرهابيين بعد مساندة ودعم الدولة المصرية له، فضلاً عن أن هذا الجيش يحظى الآن باحترام دول العالم (٦٢) .

وبالتوازي مع الجهد المصري فى ليبيا، استطاعت القاهرة بصبر وحكمة أن تتوصل إلى تسوية مرضية لجميع الفصائل الفلسطينية، لتنهى مصر قطيعة بين الفلسطينيين دامت سنوات، ولنرى للمرة الأولى منذ سنوات أعضاء حكومة الوفاق يجتمعون فى قطاع غزة، وهو الجهد الذى أداره باقتدار الوزير خالد فوزى، رئيس جهاز المخابرات المصرية، الذى نجح فى لم شمل الفلسطينيين، بعد جولات ولقاءات مكثفة مع الجميع انتهت إلى المشهد الاحتفالي الكبير الذى شهدته غزة يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين، وأكد عودة القطاع مجدداً إلى الوطن الفلسطيني والشقيقة الكبرى مصر (٦٣) .

استراتيجية تثبيت الدولة أيضاً امتدت إلى العلاقات المصرية الخليجية، التي تتميز الآن بالقوة والمتانة، كونها مبنية على الأخوية وعابرة للمصالح ومستقرة، وهو ما ظهر للجميع حينما توافق مصر مع الثلاثي الخليجي «السعودية والإمارات والبحرين» على التصدي لإمارة الإرهاب "قطر"، وفضحها أمام العالم بفضل المساعي المصرية الرامية إلى أمن واستقرار المنطقة العربية (٦٤).

الشاهد الآن أننا أمام تحركات مصرية مدروسة وجهد مستمر منذ ثلاثة أعوام، هدفه إحداث تحول استراتيجي في الوضع الإقليمي، فبدلاً من أن تكون الدول العربية غارقة في الفوضى، تصبح أكثر استقراراً وأمناً، وهى استراتيجية استطاعت أن تحمى المنطقة العربية من نار الصراعات، خاصة أنها تتبنى سياسة واضحة تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإنما تعمل على الأخذ بأيدي الراغبين في السلام، لتعبر بهم مصر إلى بر الأمان، كما حدث على سبيل المثال في سوريا سواء على المستوى السياسي أو الدعم الإنساني الذى قدمته ولا تزال تقدمه القاهرة، بناء على دعم وتوجيه دائم من الرئيس السيسي (٦٥).

المرحلة الخامسة : تجديد الخطاب المجتمعي :

في ظل هذه الحقبة التي تعيشها أمتنا العربية ، يجب أن نحسم أمرنا ونتجه نحو تجديد الخطاب المجتمعي للوصول إلى حالة من النضج المعتمد على المعرفة الواعية والمدركة للمخاطر، حتى نستطيع تحصين المجتمع من الآفات التي تعرضه للخطر أو التمزق وتجريف الهوية، وذلك من خلال آليات جديدة تركز على ثوابت راسخة وقواعد متينة تراعى المستجدات وتواجه الأزمات بعد أن تسربت إلى مجتمعنا نتيجة مؤثرات خارجية وتنظيمات منحرفة جعلت العنف والخصام وشهوة الانتقام عناوين بارزة له؛ خاصة بعد أن أثر الانفتاح التكنولوجي سلبياً على الضوابط والسلوكيات القويمة وتشعب الرؤى وتشتتها بعيداً عن جادة المنهج الوطنى فى سابقة خطيرة أبرزت فينا حالة من التأزم الداخلى نتجت عنها انسدادات اجتماعية وغابت على آثرها صفة المجتمع

التراحمى التعاطفى، فأصبحنا أشحة على الوفاق والوئام ، يسلق بعضنا بألسنة حداد (٦٦).

وليس أمامنا سوى عمل مراصد اجتماعية تكشف ما ألم بنا وصفاً وتشخيصاً وأسلوباً للعلاج ويقوم بها مصلحون عمادهم الإخلاص وسلامة المقاصد وصدق النيات وتربطهم المصلحة العامة بروح الفريق الواحد من خلال خريطة وطنية سعياً لإيجاد الحلول وإخراجنا من المآزق بغية ترميم الشخصية المصرية وإنقاذها من الهشاشة والسطحية التى طالتها (٦٧).

ومن ثم قطع الطريق على كل من يريد الإجهاز عليها وتبدأ من رفع درجة الوعى لدى الأجيال الناشئة وصولا إلى مرحلة منحها الفرصة لتعيد تقييم نفسها، ويساعدها فى ذلك كل ما من شأنه محاربة الفقر والبطالة باعتبارهما العقبة الكؤود أمام أى خطوات إصلاحية مما يدفع المجتمع إلى استثمار موارده البشرية بشكل سليم يعود على الجميع بالنفع والخير ويزرع فيه الثقة بالنفس بما يمتلك من قدرات ويعمل على تطويرها، للدفع بها نحو مجتمع ينمى نفسه بنفسه فتقل أمراضه وتزداد فيه عناصر وعوامل النمو والتطور والإنتاجية والإيجابية (٦٨).

وتجديد الخطاب المجتمعي لا يتأتى بمعزل عن مسلَّمات كثيرة من أهمها : تجديد الخطاب الديني، وتجديد الخطاب الإعلامي، وتجديد الخطاب السياسي.

ا- تجديد الخطاب الديني:

إننا في حاجة في تلك المرحلة التي نعيشها إلي خطاب ديني بعيد عن التشدد والتعصب والقصور في معالجة قضية الوحدة الوطنية ، ولا يدعو للكراهية ولا التعصب ضد اتباع أي عقيدة أخرى، ولا يؤدي للفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط، لأنه يعتمد على القرآن والسنة، وما تضمناه من هدايات وأوامر، تدعو إلى السماحة، والعدل، وحسن المعاملة لأهل الكتاب (٦٩).

وتجديد الخطاب الديني ليس المقصود به المساس بالثوابت الشرعية، بل ينسحب فقط على المتغيرات التي تتجدد بصفة مستمرة وتحتاج إلى رؤى جديدة، في ظل الظروف المعاصرة التي نمر بها ، خاصة وأنه لا بد للداعية أن يتواصل مع مستجدات كل عصر ويشارك المواطنين همومهم ومشاكلهم، وأن السمو إلى مستوى عقول المواطنين بالبعد عن القصص الخرافية التي تحذر الناس وتشل طاقاتهم وتحول بينهم وبين العمل الجاد المنتج الذي تحتاجه البلاد في مرحلة التنمية الشاملة (٧٠).

كما أن بحث تجديد الخطاب الديني لم يأت وفقاً لتعليمات، أو توجيهات، أو ضغوط خارجية، بل إن الإسلام حث علي تجديد الخطاب وفق متغيرات الزمن في إطار الحفاظ علي الثوابت ، وأن تجديد الخطاب الديني يعد "ضرورة عصرية لبيان تعاليم

الإسلام في ضوء الواقع، مشيرا إلى أن المؤتمر يرمي إلى التأكيد على أصالة الثقافة العربية والإسلامية وإبراز قدرتها على إستيعاب التجديد" (٧١).

إن الدعوة لتجديد الخطاب الديني أمر ضروري لتلبية متطلبات المرحلة الصعبة التي تعيشها الأمة العربية، حيث ينبغي أن نجدد خطابنا الديني بما يتفق مع صحيح الدين والبعد عن التيارات المتشددة والمتطرفة"؛ وتطوير الخطاب الديني يشمل العناية بقضايا جديدة لم تكن محل عناية، في مقدمتها "علاقة المسلمين بالآخر، وإعطاء قيمة كبيرة للحرية والعلم، لأن هناك تصوراً عشوائياً للتاريخ من جانب البعض" (٧٢).

وندعو إلى تجديد الخطاب الديني الإسلامي وإعادة النظر في كثير من قضاياه الفكرية والممارسات السلوكية المرتبطة به، من خلال منهاج يتعامل مع الواقع في ضوء المعطيات الجديدة والانفتاح العالمي، ويتم تدريسه بشكل وسطي معتدل بعيدًا عن التشدد، لأن "الإسلام دين الاعتدال، مشيراً إلى أن الكثير يعتقد أن مناهجنا مصدرها عقائد متشددة، وبالتالي فإن ما يدرسه الطالب في الكتب المقررة يجب أن يكون مسايراً للواقع من دون المساس بالثوابت الدينية" (٧٣).

إن واقعنا العربي يتطلب تغيير المناهج باعتبارها الوسيلة الأكثر فاعلية في تشكيل فكر وسلوك جيل كامل على أن يتم تعديل أساليب التدريس التي تعتمد على حشو «الأدمغة» والتلقين التي تخرج أجيالا غير قادرة على التحاور بالمنطق والعقلانية واستخدام العلم والأساليب المنهجية.

وتجديد الخطاب الديني لا يكون بدون إصلاح سياسي شامل، وأن تجديد الخطاب الإسلامي ضرورة عربية ـ إسلامية لا صلة لها بالضغوط الأجنبية بل كان مسعى أساسيًا في مسيرة الثقافة العربية الإسلامية منذ فجر الإسلام ، وأن هذا التجديد ضرورة ملحة باعتبارها مفصلاً جوهرياً في عبور الفجوة الواسطة بيننا والعالم المتقدم، وأنه لا بد من التمييز بين الإسلام كدين وتاريخ المسلمين الحافل بما يوجب النقد والتمحيص، وهذه نقطة مهمة في مواجهة النظرة التقديسية للتاريخ الإسلامي

إن «التجديد ليس مهمة رجال الدين المستنيرين وحدهم، بل هي كذلك من مهام المفكرين والمثقفين» انطلاقًا من أن تجديد الخطاب الديني لن يؤتى ثماره بدون إصلاح ثقافي مجتمعي ينطلق من الإيمان بنسبية المعارف وبحقوق البشر في الحوار والمساءلة (٧٤).

وأحي الدور الذي تقوم به وزارة الأوقاف المصرية من الدعوة إلي توعية الإمام والداعية بأهمية تجديد الخطاب الديني والفكر وأثره على تنشيط الدعوة، وتوضيح منهج الإسلام القائم على الوسطية، والاعتدال، والسماحة، والرحمة، ونبذ العنف، والتطرف الفكري، وذلك من خلال الأدلة بالقرآن والسنة والآثار الصحيحة، مشيراً إلي كيفية توافق الداعية مع العصر الحديث، وخاصة عصر الحداثة والتطور العلمي، وأن يكون الداعية قدوة للنشء وعنوانا لسماحة الدين، ونموذجا للوسطية والاعتدال.

ولكي تقف الدولة علي طريق النهضة والتقدم لا بد أن يركز خطاب التجديد الديني علي عدة قضايا أساسية ومهمة يمكن إجمالها في الآتي (٧٥):

١- رفض الوصاية علي العقل تحت أي مسمي وبأي شكل كان.

٢-نبذ التشدد بكافة أشكاله، ورفض التعصب، فالحقيقة المطلقة لا يملكها أحد بعد الرسول صلوات الله عليه وانقطاع الوحي.

٣- تحرير المرأة فهي نصف المجتمع بنفسها ، وكل المجتمع بغيرها، واستبعاد النظرة التحقيرية والاقصائية لها.

٤- محاربة الخرافة والدجل والشعوذة ، ونفي ارتباط مثل هذه الاتجاهات بالدين والتراث الديني.

٥- التخلي عن تقديس السبق فيما يتعلق باجتهادات السلف فهم رجال ونحن رجال ولهم عصرهم وتحدياتهم، ولنا عصرنا وتحدياتنا.

٦-رفض ونبذ (عوضاً عن تقديس) العنف الأعمي أياً كانت دوافعه ، وتحت أي ادعاء كان. فالإسلام دين الرحمة حتي في القتل المأمور به شرعاً للحيوان الأعجم، فضلا عن الإنسان المكرم.

ب- تجديد الخطاب الإعلامي:

لا شك في أن حروب الجيل الرابع والخامس تتطلب من إعلامنا أن يواجهها بطريقة علمية، ومهارية، ومهنية، وابتكارية بشكل احترافي نظراً لأن مثل هذه الحروب تشنها أجهزة معلوماتية من الدرجة الأولي، وتستهدف بالمقام الأول والأخير بث سموم الشائعات لإشاعة جو من اليأس والاحباط والتفريق بين مواطني الدول التي تستهدفهم بحيث تمزقهم وتدفعهم للانتحار في نهاية المطاف ، خاصة في مسألة إشعال فتنة النزاع الطائفي والقبلي (٧٦).

ومع تتابع الأحداث التي تحيط بنا وتهز مجتمعنا، يمكن القول بأننا بحاجة ملحة إلى تجديد الخطاب الإعلامي، الذي يقوم بدور مهم ومؤثر في توجهات الرأي العام، واتجاهاته، وصياغة مواقفه، وسلوكياته من خلال الأخبار والمعلومات التي تزوده بها وسائل الإعلام المختلفة، إذ لا يستطيع شخص تكوين موقف معين أو تبني فكرة معينة إلا من خلال المعلومات والبيانات التي يتم توفيرها له، مما يؤكد قدرة الإعلام بكافة صوره وأشكاله على إحداث تغييرات في المفاهيم والممارسات الفردية والمجتمعية، عن طريق تعميم المعرفة والتوعية والتنوير، وتكوين الرأي ونشر المعلومات والقضايا المختلفة.

والناظر إلى واقع إعلامنا العربي في هذه الآونة ليدرك بصورة واضحة مدى تفشى الأمراض التي اجتاحت الكثير من وسائل الإعلام، كالخلايا السرطانية، والتي تكاثرت وتفشت وانتشرت كالسوس ينخر العظم ووصل حتى الجذور، ولا يعرف كيف يمكن

مقاومته، فقد برزت خطابات التحريض والكراهية بشكل واضح في مشهد الخطاب الإعلامي العربي، حتى تعددت أوجهه وأدواته وغاياته وأهدافه، وحتى أضحى اليوم ما يسمى بصناعة الكراهية، وهي صناعة تتدخل فيها الحرب القولية والافتراء على التراث والعلم والتاريخ، بل وتزييفه بين الجماعات المختلفة، وما أن تدخل الكراهية في مجتمع حتى تمزقه إرباً إلى جماعات وشيع منافرة ومتضادة، مما يؤكد أننا في حاجة شديدة إلى تجديد الخطاب الإعلامي ليكون وسيلة أساسية لتجديد الخطاب الديني، مما يستدعي المراجعة والتقييم وبلورة الوسائل الجديدة لهذه المرحلة، التي باتت من الخطورة ما يحتم أن تكون لها معطيات ومنطلقات تخدم هذه المرحلة بكل تحدياتها الراهنة والمستقبلة، في ظل الضغوط الخارجية والتحديات المقبلة التي أصبحت تفرض قسراً وليس اختياراً ذاتياً؛ خصوصاً أنَّ عالمنا العربي محط الأنظار والأطماع والتوجسات والاستهداف أيضا من الآخر، فلا يكفي في هذه المسألة التحذير والتخويف والتنظير الكلامي غير الواقعي، لمواجهة مشاكلنا، وإنما يجب أن تتم المواجهة برسم الخطط، وإيجاد الوسائل الحديثة، وإعداد البرامج الأكثر تشويقًا، وجاذبية لخدمة قضايا المجتمع بصفة عامة، ومواجهة ما يحيق بنا من أخطار بصفة خاصة بصراحة وحرية بعيداً عن المبالغة والتهوين أو البتر والتحويل، لأن هذه المرحلة وما يجتاحها من مخاطر ثقافية وفكرية واجتماعية تستدعي إعطاء روح جديدة للوسائل الإعلامية العربية استهدافاً لتنمية الفكر البشري لتطوير المجتمع وإكسابه الخبرات العلمية والعملية ومهارات التفكير العلمي الناقد، وأهمية مقومات القدرة على تسخير المعرفة واستغلال إمكانات التداخل والترابط المعرفي في محاولة التعامل مع المشكلات المعقدة (٧٧).

ومن هنا كان لا بد من إعادة النظر في الخطاب الإعلامي العربي بصفة عامة والمصري ، بصفة خاصة مما يؤكد على حتمية تجديده، مما يوجب وضع صيغ جديدة لأخلاقيات البث والنشر الإعلامي تواكب روح العصر ومعطياته؛ خاصة في مجال المستحدثات والمتغيرات الجديدة الإعلامية والمعلوماتية والتكنولوجية، وأن يراعى في هذه الصيغ وجود نصوص واضحة تؤكد عنصر الالتزام بالأخلاقيات المهنية ومبادئها الأساسية واحترام إنسانية الإنسان ومشاعره ومعتقداته (٧٨).

ونحن اليوم نشدد على أهمية الإعلام وأهمية تجديد القائمين عليه سواء معدين أو مقدمي برامج أو مخرجين ومهندسي الصوت والاضاءة والجرافيك والسوشيال ميديا ، والصحافة الورقية والالكترونية وصحافة الفيديو وكل ما يستجد من تكنولوجيا في المعدات تفيد في إعلام المجتمع بما يجري حوله من احداث وفق ميثاق الشرف الإعلامي بكل صدق وامانة وحيادية (٧٩).

ب- تجديد الخطاب التعليمي:

فى سبتمبر من العام الماضى ٢٠١٨ انطلق قطار تطوير التعليم الذى يحمل اسم خطة بناء الإنسان المصرى، وهو الاسم الذى أطلقه وزير التربية والتعليم الدكتور

طارق شوقى على النظام التعليمى الجديد، والذى بدأ تنفيذه بهدف تطوير المنظومة التعليمية التى أصبحت لا تتلاءم مع متطلبات العصر، فالمشاكل والأزمات التى حاصرت المنظومة لا تعد ولا تحصى، وكان لا بد من حلول جديدة للارتقاء بالتعليم، الذى يعد أهم ركائز التقدم والتنمية.

وقد وجه الرئيس عبد الفتاح السيسى بضرورة الاستمرار فى نظام التقييم الجديد فى مرحلة الثانوية العامة، والاستفادة من البنية التحتية لمنظومة الاختبارات الإلكترونية والتوسع فيها، بالتوازى مع تطوير بنك المعرفة والارتقاء بمحتواه لخدمة جميع مراحل التعليم فى مصر، وأكد على أهمية ثقافة التغيير والتطوير فى التعليم من خلال منظومة التعليم الجديدة، لبناء الإنسان المصرى من كافة الجوانب، وأكد على أن إصلاح منظومة التعليم يأخذ الكثير من الجهد والإعداد والتكلفة لتحقيق مستقبل أفضل لأولادنا وبلدنا، داعياً أولياء الأمور والطلبة إلى الثقة فى الجهود التى تقوم بها الدولة (٨٠).

لذلك طبقت وزارة التربية والتعليم، نظاما جديدا للتقييم بالمرحلة الثانوية، بدأ من الصف الأول الثانوى، بعد أن ساءت أوضاع العملية التعليمية، وفشلت المحاولات السابقة فى إنقاذ المنظومة لكثرة الأزمات التى حاصرتها، فكان لابد من تغيير نظام المرحلة الثانوية، الذى أصبح يخرج طلابا لا يمتلكون مهارات تؤهلهم لسوق عمل أو الالتحاق بالجامعات. فكثير من الطلاب أثبتوا فشلهم فى كليات القمة رغم حصولهم على مجاميع مرتفعة فى الثانوية العامة، و ذلك لاعتمادهم على الحفظ والتلقين وإتقان حل الامتحانات دون فهم المناهج، بينما أصبح التعليم لا يتواكب مع متطلبات سوق العمل، ومن هنا اتخذ وزير التعليم خطوة جريئة لإصلاح المنظومة بأكملها وإدخال التكنولوجيا للمدارس، والتحول نحو التعليم العصرى (٨١).

ومؤخراً أكد وزير التعليم الدكتور طارق شوقى فى تصريحاته، أنه تم بناء البنية التحتية الرقمية فى أكثر من ٢٥٠٠ مدرسة ثانوية مصرية، وأكثر من ١١ ألف فصل، تطبيق الامتحانات الإلكترونية والتصحيح الإلكترونى للصف الأول الثانوى، بمتوسط ٤٨٠ ألف امتحان يومياً فى أنحاء الجمهورية، هذا فضلاً عن بناء بنوك أسئلة متعددة الصعوبة بمعايير دولية لكل المواد فى الصفين الأول والثانى الثانوى (٨٢).

خاتمة البحث :

لاشك في أن تعافي الدولة المصرية من خطر حروب الجيل الرابع يرجع ليس فقط في الاستراتيجيات التي وضعتها الدولة المصرية في المراحل الخمس التي أشرنا إليها ، وإنما يعود ذلك إلي إيمان الدولة المصرية بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي بأن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اجتاحت الاقتصاد العالمي خلال فترة ثورات الربيع العربي الذي انطلق في البلدان العربية منذ عام ٢٠١١ وما بعدها كان بفعل ثورة تقنية المعلومات والاتصالات التي لعبت دورا أساسيا في التوجه نحو

الاقتصاد المعرفي ، وهذا الاقتصاد قادم بزخم كبير ، اقتصاد جديد ذو طابع خاص يستمد خصوصيته من دوره الذي سيقوم به في المستقبل فبوادره وارهاصاته الأولية تتشكل يوما بعد يوم لتحديد ملامح هذا الاقتصاد في عصر جديد في كل جوانبه وأبعاده وامتداداته وقواعده ونظمه وأسسه الارتكازية . وفي طرائقه وأدواته ووسائله معتمدا علي أدواته الأساسية ومنها الاستثمار في رأس المال البشري والدراسة والتطوير المستمر ، حيث أحدثت تطبيقات تلك الأدوات والركائز فضلاً عن تقنية الانترنت تغيرات جوهرية في الواقع الاقتصادي ، من حيث حجم الإنتاج وسرعة نموه العالية لاعتماده علي رأس المال البشري وارتكازه علي منظومة الدراسة والتطوير ، وامكانيته في تطوير وتغيير أنماط العمل وتغير طرائق التعامل بين الأفراد والمؤسسات والحكومة من خلال استخدامه أحدث الوسائل التقنية وفي اختصار الوقت والجهد والتكلفة وفتح أفاق جديدة للتجارة والأسواق ، وكذلك تضييق الفجوة الرقمية الأخذة بالاتساع بين الدول النامية ومنها العربية والدول المقدمة.

ومصر كغيرها من الدول النامية تحاول الاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات السائدة في عالم اليوم ، ومحاولة ردم الفجوة الموجودة بين مصر ودول الجوار العربية والدول النامية رغم ما تعانيه الاقتصاد المعرفي من اختلالات هيكلية في كافة قطاعاته الاقتصادية بسبب عدم وضع السياسة الاقتصادية السليمة وعدم وجود القيادة الرشيدة قبل الرئيس عبد الفتاح السيسي ، بالرغم من وجود العديد من المؤهلات السكانية والمقومات الاقتصادية لتحقيق التنمية الشاملة ودخول مصر صوب اقتصاد المعرفة ومحاولة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلي البلد ، واستيراد التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها في تنمية القطاعات الاقتصادية ، كالقطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات ، وكذلك تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية لما له من تأثيرات ايجابية في تقديم الخدمات للمواطنين ، والاهتمام بالكفاءات المصرية للحيلولة دون هجرتهم إلي الخارج وذلك من خلال وضع المحفزات اللازمة للعودة الطواعية لهذه الكفاءات لبناء مصر .

ولذلك في المؤتمر الوطني السابع للشباب، والذي انطلقت فعاليات بدورته السابعة تحت شعار (ابدع.. انطلق) في ٢٠١٩/٠٧/31 ، والذي عقد في الأيام الماضية العاصمة الإدارية الجديدة، أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أن مصر مقبله خلال النصف الثاني من ٢٠٢٠ م علي التطبيق الخاصة للتحول الرقمي لكل منظومة الدولة، وأن مصر أضحت لديها استراتيجية رقمية وطنية تم تنفيذها من خلال خطط تنفيذية تستند على عدد من الركائز أهمها: تطوير البنية التحتية التي تعد صميم هذه الاستراتيجية؛ من خلال التوسع في نشر التغطية، وزيادة سرعة خدمات الإنترنت، وزيادة عدد المواقع التي يتم تغطيتها بشبكات الألياف الضوئية، حيث تم البدء بتنفيذ هذا المشروع في

المدارس، مع العمل بالتوازي على زيادة نسبة النفاذ إلى الإنترنت سواء عبر الكابلات أو المحمول والقمر الصناعي.

ويعد "التحول الرقمي" من أبرز الملفات التي طرحتها الحكومة بهدف تقديم خدمات متميزة للمواطنين من خلال معاملات إلكترونية، والتي تُسهم في القضاء على الفساد، من خلال مشروع التحول لمجتمع رقمي يهدف إلى إتاحة الخدمات الرقمية بطرق بسيطة، وتكلفة ملائمة في أي وقت وأي مكان لجميع المؤسسات والمواطنين من خلال تطوير منظومة رقمية متكاملة مؤمنة على المستوى القومي، وكذلك تحفيز الصناعات الرقمية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، وخلق فرص عمل عن طريق دعم وتنمية الصناعة الرقمية والإبداع التكنولوجي، وإنشاء ممر مصر الرقمي لضمان تحقيق الاستغلال الأمثل لموقع مصر الجغرافي لتصبح مركزًا عالميًا لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

كما يعد أمن المعلومات أحد أهم العوامل لضمان تحقيق هذا التحول وتعزيز منظومة الشمول المالي، والتي تعمل عليها الحكومة حاليًا، وسيكون هناك دور لكل وزارة في هذا الملف وذلك تنفيذًا لبرنامج "مصر تنطلق" لتحقيق غد أفضل.

ولا شك في أن توفير الخدمات الحكومية من خلال منصة رقمية موحدة من خلال كلام الرئيس السيسي ، يعد أحد أهم ركائز استراتيجية التحول الرقمي مع العمل على تنفيذ البرامج التي تهدف إلى مواجهة تحديات الأمية الرقمية، لا سيما في المناطق الريفية والنائية؛ حيث يتم توفير الخدمات الحكومية الرقمية من خلال مراكز الاتصال والتطبيقات المحمولة، وتقديم منصة رقمية واحدة للخدمات الحكومية مع خيارات مختلفة للمواطنين للحصول على الخدمة.

علاوة علي أن أهمية عنصر بناء القدرات للشباب في إطار المساهمة في تنفيذ استراتيجية الدولة لبناء الانسان المصري؛ حيث يتم تنفيذ العديد من البرامج التي تهدف إلى زيادة عدد الشباب المُدرب على مختلف تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وكذلك الاهتمام بتطوير برامج الدراسة والتطوير لكونها من أهم الأدوات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر ، ويتطلب ذلك زيادة الانفاق الحكومي علي الدراسة والتطوير لأنها من أهم أدوات التغيير في الاقتصاد المصري ، وعلي الحكومة المصرية الاهتمام بالجامعات والتعليم العالي في مصر لما في ذلك من دور مهم في دخول مصر إلي اقتصاد المعرفة ، حيث إن الجامعات تنتج العلم والمعرفة وتنشره بين أبناء المجتمع .

هوامش البحث

(١) أحمد الدريوشي، مشروع تتبع مؤشرات التطور المعرفي والتنمية العمرانية بالمدن العربية، مؤتمر المراجع مدن المعرفة في العالم العربي، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥م

(٢) إسماعيل العلوي الإسماعيلي، الاستراتيجية الوطنية للمغرب الإلكتروني ٢٠١٠ ، وزارة الشئون الاقتصادية والعامة، المغرب، ٢٠٠٥م.

(٣) أبو الشامات ، محمد أنس : اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٨) ، العدد الأول ،٢٠١٢، ص ٥٩٦.

(٤) نقلا عن العزيزي، د. محمود عبده حسن محمد: تطوير مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة، مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (٢٣) المجلد (٦) يوليو – سبتمبر ، ٢٠١٩، ص ١٣.

(٥) هاشم الشمري، ونادية الليثي : اقتصاد المعرفة الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٢، ص ٦٥.

(٦) جين شارب: من الدكتاتورية الى الديمقراطية إطار تصوري للتحرر، تقديم رضوان زيادة ، ترجمة خالد دار عمر، الدار العربية للتعليم ناشرون، ١٩٩٣، ص ٦٦-٦٩.

(٧) د. رفعت سيد أحمد : علماء وجواسيس: التغلغل الأميركي - الإسرائيلي في مصر ، رياض الريس للكتب والنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٥-١٦.

(٨) كريمة بقدي: الفساد السياسي وأثرة علي الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا- دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان ، ٢٠١٢. ص٢

(٩) فوزي جرجس: الشرق الأوسط الجديد – الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٦، ص ١٥.

(١٠) عبد الرحمن صبري : مشكلات الدول النامية في المرحلة الانتقالية : محاولة لتفسير اقتصادي للفترات الانتقالية، مجلة النهضة - مصر، العدد ٢، المجلد ١٤، ٢٠١٣، ص ١٢٣-١٢٤.

(١١) عبد الرحيم عمران: المرحلة الانتقالية والمشروع المجتمعي الديموقراطي : الاكراهات و الرهانات : مقاربة نفسية – اجتماعية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس - جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس – المغرب، العدد ١٣، ٢٠٠٤، ص ٨٤-٨٥.

(١٢) خالد عليوي العرداوي "تداعيات ما بعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي، ندوة أقامتها وحدة أبحاث القانون والدراسات الدولية في كلية الحقوق جامعة كربلاء، العراق، مارس ، ٢٠١٣، ص ١١-١٣.

(١٣) جهاد عودة : الثورات العربية وأثرها على طبيعة للإعلام العربي، القاهرة،٢٠١٣، ص ٤٤.

(١٤) أنظر : أبو بكر الدسوقي : المصيدة الانتقالية: لماذا تتعثر الدول في فترات ما بعد الثورات العربية ؟ ، تقديم ملف العدد ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨ ، إبريل ٢٠١٢ ؛ وأنظر أيضاً : جواد الجمد : إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية ، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان ،٢٠١٢، ص ٣٩-٤١.

(١٥) تيسير محيسن: ما بعد الثورات العربية: قراءة في قضايا المرحلة الانتقالية وتأثيرات جدل الداخل والخارج عليها، جريدة حق العودة، العدد ٥٠، أنظر الرابط:
www.badil.org/ar/component/k2/item/1854-p21.html

(١٦) محمد موفيد: المراحل الانتقالية وتعقيدات التغيير في السياقات الثورية، أنظر الرابط :
https://www.hespress.com/writers/337725.html

(١٧) عزمي بشارة: محاضرة بعنوان، نوعان من المراحل الانتقالية وما من نظرية، قدمت المحاضرة بمناسبة المؤتمر الوطني الثالث للعلوم الاجتماعية المنعقد بتونس بتاريخ ٢١-٢٢-٢٣ مارس ٢٠١٤، ورقة المحاضرة منشورة على الرابط التالي:، أنظر الرابط :
http://www.dohainstitute.org/release/ba5fdbfb-9066-40a6-85ef-2f40dc4065d5

(١٨) عبد الاله سطي: أسئلة حول فرضية الانتقال الديمقراطي بالمغرب، دراسة منشورة بالموقع الالكتروني للمركز العلمي العربي لأبحاث والدراسات الإنسانية. تم الإطلاع على الدراسة عبر الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=422044

(١٩) معتز بالله عبدالفتاح: مصر وقعت فى فخ حروب الجيل الرابع ، جريدة الوطن ، مقال بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٣.

(٢٠) معتز بالله عبدالفتاح: حروب الجيل الرابع: حقيقة أم خيال؟ ، مقال بجريدة الوطن ، ٢٠١٦/٤/١٥ .

(٢١) السيد يسن : ديموقراطية ما بعد الثورة! ، مقال بجريدة الوفد، ٢٠١٢/٣/٤.

(٢٢) السيد يسن: الثورة بين الفوضى والعنف! ، مقال بجريدة الأهرام المصرية، ٢٠١٢/٢/٩ .

(٢٣) السيد يسن: ثورات الشباب في السياق العالمي ، مقال بجريدة الأهرام المصرية، ٢٠١٢/١/١٦ .
(٢٤) (أماني صالح دياب العرعير : الانتخابات والتحول الديمقراطي : دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري (٢٠١١-٢٠١٦) ، استكمال متطلب الحصول علي درجة الماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة ، فلسطين ، ٢٠١٧، ص ٣٦.
(25) ناظم نواف الشمري: إشكالية التحول الديمقراطي في البلدان العربية ، السياسة الدولية ، العدد ٣٩، سنة ٢٠١٢، ص ١٢٢.
(26) أحمد غالب محيي: التحول الديمقراطي أسبابة شروطه مستوياته دراية حالة العراق، مجلة قضايا سياسية، ٢٠١٤، العدد ٣٧-٣٨، ص ١٥٣.
(27) أماني صالح دياب العرعير : المرجع نفسه، ص ٣٧.
(28) المرجع نفسه، ص ٤٤.
(29) ناظم نواف الشمري: المرجع نفسه، ص ١٢٤.
(30) أماني صالح دياب العرعير : المرجع نفسه، ص ٤٦-٤٧.
(31) فرنسيس فوكوياما : بنا الدولة – النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ، تقله إلي العربية مجاب الإمام ، مكتبة العبيكان ،السعودية ، ٢٠٠٧، ص ١٤٤.
(32) أنظر : أماني صالح دياب العرعير : المرجع نفسه، وأنظر كذلك شيباني نوال : التحول الديمقراطي في تونس بين الرهانات الاقتصادية والمطالب الاجتماعية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٧؛ وأنظر أيضاً : رنا العاشوري سعدي: التجربة الديمقراطية في تونس : هاجس متأصل ومسار متعثر ، المستقبل العربي ، العدد ٤٣٤، أبريل ، ٢٠١٥، ص ٥٥-٩٩.
(33) أشرف عبد العزيز عبد القادر: المحتجون: كيف تؤثر المظاهرات والاعتصامات في سياسات الدول؟، السياسة الدولية ـ ٢٠١٢/٥/٣، ص ١٤٤.
(34) المرجع نفسه، ص ١٤٤.
(35) المرجع نفسه، ص ١٤٤.
(36) أشرف عبد العزيز عبد القادر: المحتجون: كيف تؤثر المظاهرات والاعتصامات في سياسات الدول؟، السياسة الدولية ـ ٢٠١٢/٥/٣، ص ١٤٤.
(37) المرجع نفسه، ص ١٤٤.
(38) المرجع نفسه، ص ١٤٤.

(39) هبة أحمد عبد الراضي : تداعيات العنف علي السياسة العامة في مصر بعد ٣٠ يونيو ، بحث منشور بمجلة كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، مجلد ٨، ملحق ، ٢٠١٧، ص ٨٤١.
(40) المرجع نفسه، ص ٨٤٢.
(41) المرجع نفسه، ص ٨٤٣.
(42) المرجع نفسه، ص ٨٤٥-٨٤٦.
(43) المرجع نفسه، ص ٨٤٦.
(44) السيد يسن : صراع الشرعيات السياسية ، مقال منشور بجريدة الأهرام المصرية، ٢٠١٢/٣/١.
(45) السيد يسن: ديمقراطية ما بعد الثورة ، مقال منشور بجريدة الوفد، ٢٠١٢/٣/٤.
(46) د. عبد المنعم المشاط : علاج هشاشة الدولة العربية، مقال منشور بجريدة الأهرام المصرية ، الخميس ٩ من ذي الحجة ١٤٣٨ هـ ٣١ أغسطس ٢٠١٧ السنة ١٤٢ العدد ٤٧٧٥٠.
(47) د. عبد المنعم المشاط: تثبيت أركان الدولة المصرية، مقال منشور بجريدة الأهرام المصرية ، الثلاثاء ١٦ من ذي القعدة ١٤٣٨ هـ ٨ أغسطس ٢٠١٧ السنة ١٤٢ العدد ٤٧٧٢٧.
(48) المرجع نفسه،
(49) هاني قدري دميان: تثبيت الدولة المصرية: وفاءً بعهد ، مقال منشور بمجلة المصري اليوم ، الأحد بتاريخ ٢٠١٨/٤/١.
(50) د. محمد عبد الحميد احمد : استعادة وطن ، القاهرة ، ٢٠١٥، ص ١٧٥-١٧٦.
(51) محمد البنهاوي : كشف حساب، القاهرة ، ٢٠١٨،ص١٢-١٥.
(52) أمنية سالم : الجماعات الجهادية في سيناء والأمن القومي المصري، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٣، ص ٢٩-٣٠
(53) المرجع نفسه، ٣١.
(54) المرجع نفسه، ص٣١.
(55) أيمن حسان : الجماعات "الجهادية" في سيناء .. النشأة والتكوين والعمل، أنظر الرابط :
https://www.europarabct.com
(56) المرجع نفسه.
(57) هدي أبو بكر : كل ما تريد معرفته عن حادث الكنيسة البطرسية فى الذكرى الأولى، اليوم السابع ، الإثنين، ١١ ديسمبر ٢٠١٧ ، أنظر الرابط:
https://www.youm7.com/story/2017/12/11

(58) أمنية سالم : المرجع نفسه، ص ٣٣.
(59) جميل عفيفى: نظرة استراتيجية حق الشهيد (٤).. العملية الأضخم، مقال منشور بالأهرام المصرية الثلاثاء ٢ من ذي القعدة ١٤٣٨ هـ ٢٥ يوليو ٢٠١٧ السنة ١٤١ العدد ٤٧٧١٣.
(60) خالد محمد : ارتفاع شهداء «مسجد الروضة» إلى ٣١١ ، مقال منشور بالمصري اليوم ، الأربعاء ٢٠١٧/١١/٢٩.
(61) يوسف أيوب: تثبيت الدولة المصرية يبدأ من فلسطين وليبيا والأمن القومى العربي، مقال بالإنترنت، أنظر الرابط:
https://www.youm7.com/story/2017/10/7/
(62) المرجع نفسه.
(63) المرجع نفسه.
(64) المرجع نفسه.
(65) المرجع نفسه.
(66) عبد الحى الحلاوى: الخطاب المجتمعى، جريدة الأهرام المصرية ، الأثنين ٤ من شوال ١٤٣٩ هـ ١٨ يونيو ٢٠١٨ السنة ١٤٢ العدد ٤٨٠٤١.
(67) المرجع نفسه.
(68) المرجع نفسه.
(69) جمال البنا : تجديد الإسلام وإعادة تأسيس منظومة المعرفة الإسلامية، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ١٠٨-١٠٩.
(70) علي الكندري : تجديد الخطاب الديني ، جريدة القبس ، العدد ١٢٦٧٨، السنة ٣٧، ٢٠٠٨، ص ١٣.
(71) عامر عباس حمد: تجديد الفكر الديني في الفكر العربي المعاصر، مجلة التنوير - مركز التنوير المعرفي، العدد ١٦، السودان، ٢٠١٦، ص ١٨٨-١٨٩.
(72) عبد الله الزبير عبد الرحمن: مفهوم التجديد وتجديد التدين، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة إفريقيا العالمية – السودان، العدد ٤، ٢٠٠٤، ص ٩٧-١٠٠.
(73) أحمد محمد مفلح الحنيطي : تجديد الخطاب الديني العقدي في مواجهة التحديات المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، عمان ، الأردن ، ٢٠١١، ص ٨٧-٩٠.
(74) عمار عاطف الضلاعين: التجديد في الفقه الإسلامي: مفهومه، مجالاته، ضوابطه، مجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة – مصر، العدد ٨٢، ٢٠١٦، ص ٧٣-٧٥.
(75) عامر عباس حمد: المرجع نفسه، ص ١٩٦-١٩٧.

Doi:10.33850/ajahs.2020.73383

(76) سيد ابو اليزيد: تجديد الخطاب الإعلامي..!
(77) د. أحمد زارع: تجديد الخطاب الإعلامي..!
(78) المرجع نفسه.
(79) المرجع نفسه.
(80) أماني زايد ونادية صبحي : تطوير التعليم .. معركة مستمرة، مقال منشور بجريدة الوفد الأربعاء، ٠٤ سبتمبر ٢٠١٩ ١١:٢٠.
(81) المرجع نفسه.
(82) المرجع نفسه.